الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصاديـــة

العـــــنوان:

مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية

-دراسة حالة ولاية جيجل-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

اعداد الطالبتين:

- كعوان دليلة
- شوايب بسمة

إشراف الأستاذة:

- زناد سهيلة

لجنـــــة المناقشـــــــة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
بوحيدر رقية	جيجل	رئيســـــــا
د. زناد سهيلة	جيجل	مشرفا ومقررا
شعوة الدراجي	جيجل	مناقشـــــا

السنة الجامعية: 2017-2018م

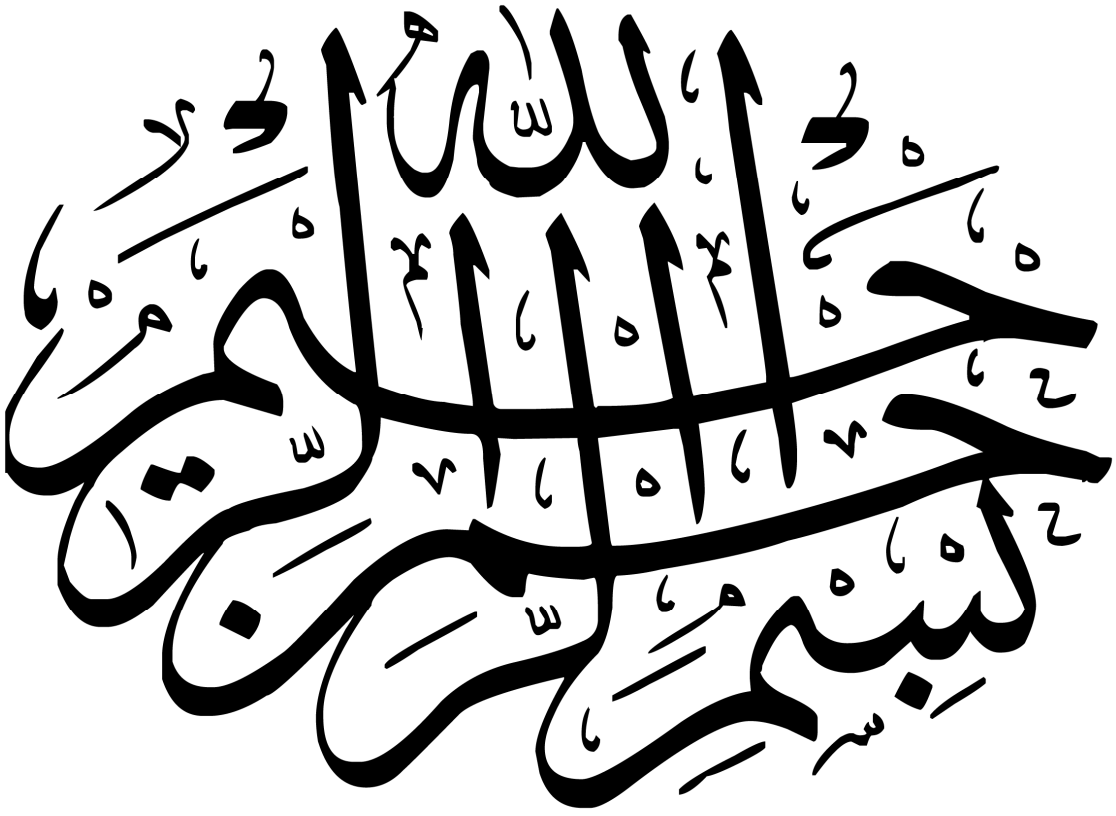
بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
بسملة	
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمة	**أ–ث**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للقطاع السياحي	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة	**16–7**
المطلب الأول: نشأة وتطور السياحة	**7**
المطلب الثاني: مفهوم السياحة	**8**
المطلب الثالث: أنواع السياحة	**12**
المبحث الثاني: الآثار التنموية للقطاع السياحي	**23–16**
المطلب الأول: أثر السياحة على الجانب الإقتصادي	**16**
المطلب الثاني: أثر السياحة على الجانب الإجتماعي والثقافي	**19**
المطلب الثالث: أثر السياحة على الجانب البيئي	**21**
المبحث الثالث: واقع القطاع السياحي في الجزائر	**40–21**
المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر	**21**
المطلب الثاني: السياحة ضمن المخططات الوطنية	**28**
المطلب الثالث: استراتيجية السياحة في الجزائر لآفاق(2025) SDAT	**33**
خلاصة	**40**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	**49–43**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المحلية	**43**

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية	**45**
المطلب الثالث: نظريات التنمية المحلية	**47**
المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المحلية	**57-50**
المطلب الأول: مبادئ وركائز التنمية المحلية	**50**
المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية	**54**
المطلب الثالث: عوائق التنمية المحلية	**55**
المبحث الثالث: مقومات واستراتيجيات التنمية المحلية ومصادر تمويلها	**68-57**
المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية	**57**
المطلب الثاني: نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية	**60**
المطلب الثالث: برامج ومشاريع التنمية المحلية ومصادر تمويلها	**62**
خلاصة	**68**
الفصل الثالث: تقييم دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية جيجل	
تمهيد	**77-70**
المبحث الأول: واقع السياحة في ولاية جيجل	**71**
المطلب الأول: تقديم ولاية جيجل	**71**
المطلب الثاني: الهياكل القاعدية لولاية جيجل	**72**
المطلب الثالث: الإمكانيات السياحية لولاية جيجل	**74**
المبحث الثاني: المؤشرات السياحية لولاية جيجل	**84-77**
المطلب الأول: الطلب السياحي في ولاية جيجل	**77**
المطلب الثاني: الإنفاق السياحي لولاية جيجل	**81**
المطلب الثالث: تطور طاقة الإيواء	**83**
المبحث الثالث: تحليل مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل	**92-85**
المطلب الأول: مساهمة السياحة في الجانب الإقتصادي	**85**
المطلب الثاني: مساهمة السياحة في الجانب الإجتماعي	**88**
المطلب الثالث: تقييم النشاط السياحي لسنة 2017	**91**
خلاصة	**92**
الخاتمة	**96-94**

قائمة المراجع	104-98
الملاحق	
الملخص	

قائمة
الجداول
والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المواقع التراثية في الجزائر	25
02	الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر	26-27
03	تطور عدد المؤسسات السياحية وعدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)	27
04	توزيع الاستثمارات خلال الفترة 1967-1989م	28
05	حصيلة برنامج المخطط الثلاثي للفترة 1967 -1969	29
06	توزيع المبالغ الاستثمارية حسب المشاريع للفترة (1970-1973)	30
07	توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتوج السياحي خلال المخطط الرباعي الثاني	31
08	توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج خلال المخطط الخماسي الأول	32
09	توضيح بالأرقام لمخطط الأعمال الخاص بتنمية القطاع السياحي بالجزائر	34
10	توزيع المشاريع السياحية قيد الإنجاز (القرى السياحية)	35
11	المواقع السياحية في الجزائر حسب الأولوية	37
12	عدد السياح الوافدين على الفنادق خلال الفترة (2013-2017)	78
13	عدد الوافدين على المخيمات العائلية خلال الفترة (2013-2017)	78
14	عدد الوافدين على الشواطئ المسموحة للسياحة ما بي (2016-2017)	79
15	عدد الوافدين على المتاحات السياحية إلى غاية (31-08-2017)	80
16	عدد السياح الوافدين على مراكز العطل وبيوت الشباب	80

17	تطور الليالي المقضاة في الفنادق في ولاية جيجل خلال الفترة (2013–2017)	**81**
18	تطور الليالي المقضاة في المخيمات العائلية بين السنوات (2013–2017)	**82**
19	تطور طاقة الإيواء في الفنادق لولاية جيجل خلال الفترة (2013–2017)	**83**
20	تطور طاقة الإيواء في المخيمات العائلية لولاية جيجل خلال الفترة (2013–2017)	**83**
21	تطور رقم أعمال الفنادق في الولاية خلال الفترة (2013–2017)	**85**
22	حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار خلال الفترة (2013–2016)	**86**
23	مناصب الشغل التي خلقها قطاع السياحة في هياكل الإيواء خلال الفترة (2013–2017)	**87**
24	عدد المستخدمين في وكالات السياحة والأسفار خلال الفترة (2013–2017)	**87**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحـق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	التقسيم الإداري في ولاية جيجل
02	الهياكل الفندقية بولاية جيجل
03	توزيع المخيمات العائلية بولاية جيجل
04	وكالات السياحة والأسفار الموجودة على مستوى ولاية جيجل
05	الشواطئ المسموحة للسباحة في ولاية جيجل
06	الشواطئ غير المسموحة للسباحة في ولاية جيجل

مقدمـة

تمهيد

تحتل السياحة مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية للعديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إذ لم تعد تقتصر على المجتمعات الصناعية الغنية فحسب، بل توسعت الرحلات السياحية لتشمل فئات عريضة من مختلف مجتمعات دول العالم، حيث تعد السياحة من النشاطات الناتجة من إنتقال الإنسان من مكان إلى آخر لأسباب متعددة.

تعتبر صناعة السياحة أحد أسرع القطاعات نموا، وهذا تزامنا مع زيادة الإهتمام بها في مختلف دول العالم، نظرا للآثارها الإيجابية على مختلف المتغيرات الاقتصادية، إذ تعتبر أداة فعالية لتحقيق التنمية المحلية فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وتوفير العديد من مناصب الشغل وتنمية مناطق ريفية بأكملها، فالسياحة من النشاطات التي تتشابك مع الكثير من القطاعات وبالتالي يترتب عنها آثارا مختلفة، اقتصادية، اجتماعية وبيئية على مستوى الإقليم السياحي، فهي تعد واحدة من أهم مصادر الدخل، وأهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات وهي التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

تعد المقومات الطبيعة والتاريخية من أهم عوامل الجذب السياحي، وهذا من أهم المميزات التي تعرف بها ولاية جيجل التي تتوفر على موقع استراتيجي هام بإطلالها على البحر الأبيض المتوسط بمناخها المعتدل والشواطئ الجميلة والتراث الحضاري والآثار القديمة، كل هذه المقومات تعتبر محركا وحافزا مهما لتنمية وتنشيط قطاع السياحة في الولاية، إذ يمكن أن يعود عليها بمردود اقتصادي معتبر إذا أحسن التخطيط لإستغلاله من أجل دعم وتنشيط عملية التنمية المحلية.

❖ **إشكالية البحث:**

وانطلاقا مما سبق تبرز إشكالية بحثنا المتمحورة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم السياحة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل؟

وتتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

- ما هي أهم الأثار التنموية للسياحة؟
- ما هي مرتكزات التنمية المحلية، وما هي مصادر تمويلها؟
- ما هو واقع قطاع السياحة في ولاية جيجل؟
- كيف يمكن أن تساهم السياحة في دعم التنمية المحلية في ولاية جيجل؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

– للقطاع السياحي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية مثله مثل باقي القطاعات الأخرى؛

– تلعب السياحة دور مهم في تحقيق التنمية المحلية بولاية جيجل؛

– لا يزال واقع السياحة في ولاية جيجل ضعيف رغم ما تتوفر عليه من مقومات الجذب السياحي.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تقديم صورة واضحة عن الأهمية التي تحظى بها السياحة في مجال تحقيق التنمية المحلية، والعلاقة الموجودة بينهما في مختلف الجوانب، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما يجب إستغلاله في ولاية جيجل نظرا للمؤهلات السياحية التي تتوفر عليها، وما يمكن أن تقدمه من دعم لتنشيط التنمية المحلية بالولاية.

❖ **أهداف الدراسة:**

– ضبط المتغيرات الأساسية في الموضوع حيث يجمع بين عنصرين هما القطاع السياحي والتنمية المحلية؛

– تحديد الدور المحوري الذي يلعبه القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

– إبراز مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية جيجل.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع نذكر ما يلي:

– إثراء مكتبة الكلية بهذا الموضوع؛

– الأهمية التي تحظى بها السياحة باعتبارها من القطاعات التي تحرك عملية التنمية المحلية؛

– كون ولاية جيجل تزخر بمقومات طبيعية وثقافية، واعتبارها وجهة سياحية متميزة.

❖ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمنية:** امتدت الفترة الزمنية لهذه الدراسة من 2013 إلى 2017.
- **الحدود المكانية:** تتمثل في ولاية جيجل من خلال دراسة واقع القطاع السياحي في الولاية وقد اعتمدنا على المعلومات المتحصل عليها في مديرية السياحة لولاية جيجل.

❖ **منهجية الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة سوف نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي لكلا الجانبين النظري والتطبيقي، وقد تم الاعتماد في ذلك على جملة من المصادر المتنوعة والمتمثلة أساسا في:

- الكتب والملتقيات، المذكرات، المجلات العلمية؛
- الوثائق والسجلات التي تحصلنا عليها من مديرية السياحة لولاية جيجل؛
- بعض مواقع الكترونية على شبكة الانترنت؛
- المقابلة: حيث تمكنا من إثراء الموضوع من خلال إجراء مقابلات على مستوى مديرية السياحة.

❖ **صعوبات الدراسة:**

- عدم توفر بيانات إحصائية دقيقة حول القطاع السياحي في ولاية جيجل؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر المحلية وعدم تعاونهم معنا بالشكل المطلوب.

❖ **الدراسات السابقة:**

- حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011-2012، توصلت الباحثة من خلال رسالتها إلى أن ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع والتأخر في إنجاز المشاريع المقررة ضمن المخططات الوطنية.
- خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، تناول فيها ماهية ومفهوم السياحة والسائح، والسياحة كنشاط اقتصادي، أهميتها ومؤشراتها، مقوماتها تنظيم وأداء وآفاق ومستقبل السياحة في الجزائر، وتوصل فيها الباحث إلى أن الجزائر تتوفر على العديد من المقومات والمغريات السياحية من جهة وضعف أداء القطاع السياحي من جهة أخرى.

❖ **تقسيم البحث:**

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى موضوع السياحة عبر ثلاث مباحث، المبحث الأول أساسيات حول السياحة، المبحث الثاني حول الآثار التنموية للسياحة، وكان المبحث الثالث تحت عنوان واقع السياحة في الجزائر.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى موضوع التنمية المحلية، عبر ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تناولنا ماهية التنمية المحلية، والمبحث الثاني كان تحت عنوان أساسيات حول التنمية المحلية، أما المبحث الثالث فقد كان بعنوان مقومات واستراتيجيات التنمية المحلية ومصادر تمويلها.

أما الفصل الثالث والأخير فتضمن ثلاثة مباحث أيضا، فكان المبحث الأول بعنوان واقع السياحة في ولاية جيجل، في حين تناولنا في المبحث الثاني المؤشرات السياحية لولاية جيجل، وختمنا بالمبحث الأخير بعنوان مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية لولاية جيجل.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري

للقطاع السياحي

تمهيد

ظهرت السياحة منذ العصور القديمة، فمنذ زمن بعيد والإنسان في حركة دائمة بين السفر والتنقل بحثا عن أمنه واستقراره، سعيا وراء رزقه، ولقد تحولت ظاهرة انتقال الإنسان من مكان إلى آخر إلى ظاهرة اجتماعية ثقافية هدفها المتعة والراحة والاستجمام.

كما أن السياحة في الوقت الحاضر أصبحت تعد أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم فهي قادرة على جلب مداخيلهم من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها، ولهذا فكثير من الدول جعلت من هذا القطاع حجر أساس لاقتصادها الوطني،فأصبحت بذلك ترتكز بشكل كبير على النشاط السياحي عبر مداخل شبكاتها السياحية.

وباعتبار الجزائر من البلدان التي تتوفر على مجموعة من المقومات الطبيعية والجغرافية، التاريخية والأثرية، من هذا المنطلق حرصت الجزائر على أن تتجه في الوقت الحالي وبكل عزم وثبات نحو تنمية قطاع السياحة، والنهوض به من خلال تنظيم القطاع بوضع معايير واستراتيجية تمثلت في مخطط توجيهي لتهيئة السياحية 2025. وبناء على هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** أساسيات حول السياحة؛
- **المبحث الثاني:** الآثار التنموية للقطاع السياحي؛
- **المبحث الثالث:** واقع السياحة في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية وإنسانية عرفها الإنسان منذ نشأته، فقد عرفت هذه الظاهرة توسعا ونموا كبيرا، وهذا بفعل مجموعة من العوامل والظروف التي ساعدت في انتشارها عالميا.

المطلب الأول: نشأة وتطور السياحة

عرفت السياحة منذ العصور القديمة، ثم تطورت وفقا لمجموعة من الأحداث التي كان الفضل الكبير في نموها واكتسابها الطابع الحديث، وقد مرت بأربع مراحل أساسية تتمثل فيما يلي:

1- مرحلة الحضارات القديمة : غريزة الإنسان لن تدفعه إلى البحث عن العيش المترف لم تتركه يعيش في مكان واحد، فمنذ القدم وهو يتنقل من مكان إلى آخر بغية الحصول على الأفضل، وقد ساعده في ذلك عدم خضوعه لأي قانون يجبره على المكوث في مكان ما. كما أن الوقت لم يكن ذو أهمية كبيرة بالنسبة إليه، وكان لقدامى المصريين السبق في هذا المجال، فقد أولوا اهتمامهم بإنشاء السفن وإرسال البعثات التجارية إلى الخارج، وبظهور التجارة وتحسن النقل ازدادت الرغبة في التنقل مما ساعد على قيام الحضارات، فنجد الفينيقيين وهم أشهر الشعوب القديمة التي عرفت بحب المخاطرة في سبيل الحصول على المعرفة والكب المادي، وآنذاك الإغريق واليونان، وبقيام الإمبراطورية الرومانية اتسعت الحركة السياسية نظرا لانتشار العربات والسفن الشراعية وتوفر الأمن وشق الطرقات[1].

2- مرحلة العصور الوسطى: تمتد هذه الفترة من القرن الخامس حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلاديين، واتسمت هذه المرحلة بعدد الرحلات التي قام بها كل من الأوروبيين والعرب [2]، فبعد ظهور الإسلام ازدادت الرحلات بغرض نشر الدعوة الإسلامية بدءا من شبه القارة الهندية شرقا وصولا إلى شمال إفريقيا وجنوبا أوروبا غربا، وتجاوزت الرحلات البحرية والتجارية للعرب حدود الدولة الإسلامية، حيث بلغت حدود الصين وكوريا وجزر اليابان في الشر، وغرب وشرق إفريقيا وصولا إلى سيبيريا، وتزامنه مع كل هذه الرحلات رحلات الأوروبيين خلال القرن الخامس عشر والتي توجت باكتشاف الأمريكيين عام 1492م، ورأس الرجاء الصالح عام 1497م، بالإضافة لرحلات "ماركو بولوا الاستكشافية، وبالرغم من هذا كله لم تظهر كلمة السياحة كمفهوم للتنقل بل ظل السفر والانتقال هو المفهوم السائد[3].

3-المرحلة الحديثة: تمتد هذه المرحلة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر الميلاديين، حيث نالت وسائل النقل في هذه المرحلة قسطا من التطور، فظهرت البواخر والسيارات والسكك الحديدية، مما

---

(1) محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 20.

(2) نفس المرجع، ص21.

(3) فضل أحمد يونس، **الجغرافيا السياحية**، الطبعة الأولى، دار النهضة الحديثة للنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص 19.

سهل التنقل ووفر الراحة والأمن للمسافرين، وهذا ما شجع وظهور الاكتشافات، وفي أواخر القرن الثامن عشر ميلادي أثمرت بدور التنقل والترحال لتعطي لنا ولأول مرة في انجلترا لفظة Touriste سائح وTourisme سياحة، لتطبق على رحلات النبلاء الانجليز إلى أوروبا وخلال هذه الفترة ومع بداية القرن التاسع عشر أحدثت الثورة الصناعية تغييرا في وسائل الاتصال والمواصلات والتي أدت إلى اختصار الوقت والمسافات، ونظرا لارتفاع مستوى الأجور وتخفيض ساعات العمل، وظهور ما يسمى بالعطل المدفوعة الأجر لم تعد السياحة بالمفهوم الجديد حكرا على الطبقة الغنية فقط، بل تعداها ليشمل طبقة العمال ذات الدخل المتوسط[1].

4- المرحلة المعاصرة: تمت هذه المرحلة مع بداية القرن العشرين، بعد انتهاء الحرب العالمية بالضبط، ونتيجة لانتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر الاستقرار في الأوضاع الأمنية والسياسية في كل من الدول الأوروبية والأمريكية والإفريقية، واستعادت الدول استقلالها، وهنا أدركت الحكومات أن السياحة لم تعد طابع تقليدي، وإنما صارت اقتصاد واستثمار ووعاء الضريبي، وانطلاقا من هذا كله أنشأت المنظمة الدولية للتخطيط السياحي مثل الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية (UIOTO) والذي سرعان ما تحول إلى منظمة دولية متخصصة في شؤون السياحة (OMT) التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة

تختلف التعاريف التي قدمت للسياحة باختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحثين والمختصين والهيئات الدولية، فمنهم من يعرفها على أنها ظاهرة اقتصادية، في حين أن هناك من يرى أنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الاجتماعية.

1-تعريف السياحة: رغم اختلاف التعاريف التي قدمت للسياحة، إلا أنها تتعامل لتعطي في النهاية تعريفا واسعا وشاملا للسياحة وعليه سنعرض أهم التعريفات التي وردت فيما يلي:

1-1- تعريف المختصين والباحثين:

تعريف جوبيرفروليد: أول من قام بتقديم تعريف محدد للسياحة كان الباحث الألماني "جوبيرفروليد" عام 1905م، حيث عرفها على أنها « ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو، والإحساس بجمال الطبيعة، والشعور بالبهجة في الإقامة بمناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل» [2].

---

[1] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص-ص 18-20.

[2] نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ا لطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 24.

تعريفجون بييروماركل بلفت: « يعرفان السياحة على أنها مصطلح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح في أماكن خارج محيطهم العادي »[1].

1-2- تعريف بعض المنظمات والمؤتمرات الدولية:

تعريف مؤتمر أونكتاد: انعقد هذا المؤتمر عام 1991م بكندا حيث عرف السياحة بأنها « الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة زمنية، دون أن يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه»[2].

تعريف منظمة السياحة العالمية: عرفت السياحة بأنها: « انتقال الأفراد من مكان لآخر لأهداف مختلفة لفترة زمنية تزيد عن 24 سا وتقل عن السنة»[3].

من خلال التعاريف السابقة للسياحة يمكن إعطاء تعريف شامل « السياحة هي النشاط الذي يقوم به الأشخاص الذين يميلون إلى السفر وربما الإقامة في غير بيئتهم المعتادة لفترة زمنية تزيد عن24 سا وتقل عن سنة، بهدف أساسي هذا التمتع بوقت فراغهم على وجه لا يمكن تحقيقه هي إطار إمكاناتهم المادية والمعنوية ».

2- مفهوم السائح: تعد عملية تحديد السائح من أهم العمليات المستخدمة في الإحصاء السياحي للدول وهذا راجع إلى تعدد أشكال المسافرين ولغرض من السفر، وعليه نجد شبه إجماع على تعريف السائح، ومن بين التعاريف ما يلي:

- السائح هو: « ذلك الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصل أو الاعتيادي، ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني) أو في داخل بلد غير بلده (سائح أجنبي) ولفترة تزيد عن 24 سا»[4].

- كما تعرف الأمم المتحدة للسفر وللسياحة الدوليين (روما 1963م) السائح على أنه: « أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها، لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها» [5].

---

[1] Jan pierre, Michel balfet, **Mangement du tourisme**, deus aime édition Peason éducation, paris, 2007, p9.

[2] محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي**، طبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 32.

[3] J.P Lozoto. Veographischie du tourisme, Masson édition, paris, 1990, p 13.

[4] أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتخطيط**، الطبعة الأولى، الناشر عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 110.

[5] نفس المرجع، ص 110.

ويبين الشكل التالي بشكل مختصر مفهوم السائح:

الشكل (01): مفهوم السائح

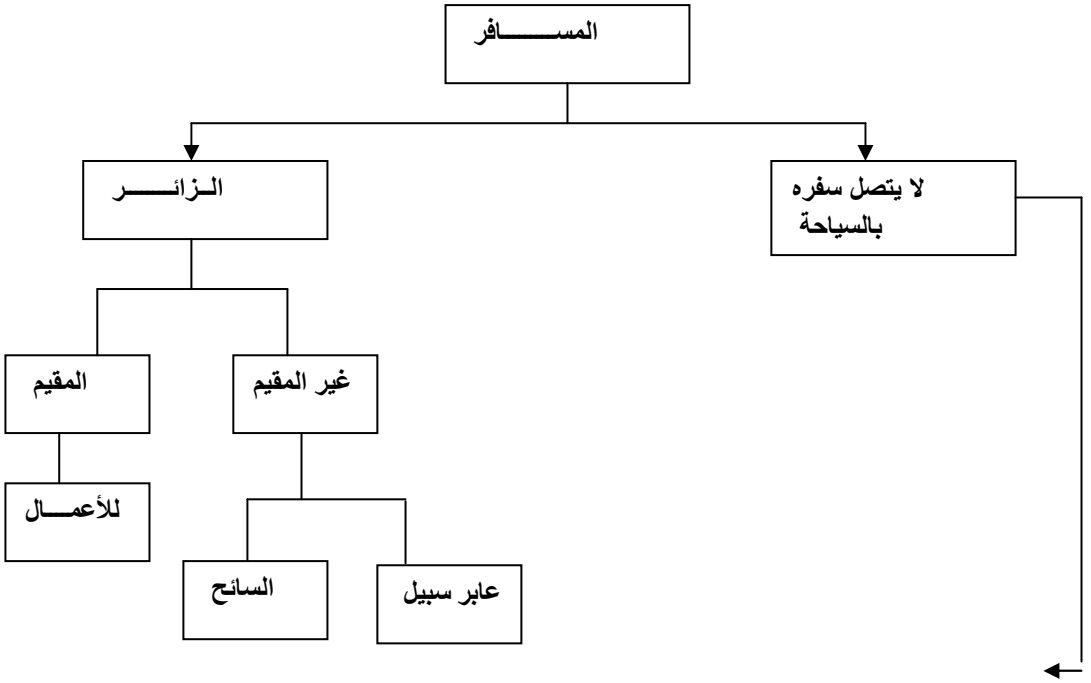

- أعضاء الهيئات الدبلوماسية
- أفراد القوات المسلحة الأجنبية
- العاملون المؤقتون ممن يرتبطون بعقود في دولة أجنبية مثل خبراء أو موظفون أو أي عمل بشكل مؤقت
- الأشخاص المقيمين عند الحدود ويعملون في أراض دولة أخرى.

المصدر: عثمان محمد غنيم ،بنيتا نبيل سعد،**التخطيط السياحي**، الطبعة الثانية،دار صفاءللنشر و التوزيع، عمان،2003،ص 28.

3- أهمية السياحة: أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر، نظرا لما تتمتع به من أهمية في جواب عديدة منها:

3-1- الأهمية الاقتصادية: وتبرز من خلال العناصر التالية[1]:

3-1-1- خلق مناصب عمل: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل القطاعات الأخرى.

[1] بوشنافة الصادق، موزاوي عائشة، **مداخلة حول واقع وأهمية السياحة في الجزائر مع التركيز على السياحة الصحراوية**، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، (دراسة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 24-25.

3-1-2- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتجة عن السياحة فيما يلي:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بالقطاع السياحي؛
- المدفوعات السيادية التي نحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد؛
- الفروق الناتجة عن تحويل العملة؛
- الانفاق اليومي للسائحين على السلع الإنتاجية وخدمات القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3-1-3- تحسين ميزان المدفوعات: ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

3-2- الأهمية الاجتماعية: تبرز الأهمية الاجتماعية للسياحة من خلال[1]:

- دمج المجتمعات المحلية في عمليتي التخطيط والتنمية السياحية؛
- توعية السكان والمجتمعات المحلية بالآثار الإيجابية للسياحة وكذلك بعض الآثار السلبية أحيانا؛
- المحافظة على مقومات النسيج الاجتماعي المحلي القائم على تقاليد وعادات السكان.

3-3- الأهمية الثقافية: تعمل السياحة على نقل ثقافة الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضهم البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات بينهم، حيث تنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية والأدب والفنون ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة للدول السياحية وتتأثر بثقافات هذه الدول [2].

3-4- الأهمية السياسية: تتضح الأهمية السياسية للسياحة كرد فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض والزيارات السياحية المتبادلة بينهم، ولقد لعبت الحركة السياحية دورا هاما في العلاقات الدولية بحيث أصبحت تمثل أحد الإتجاهات الحديثة لتقليل حدة الفراغات والخلافات الدولية التي تنشأ بين الدول المتنازعة[3].

---

[1] Salvogreaco and giulioquerimi, **the role of truisme développement of européen regional science assodation,**Finland, 2003, p 13.

[2] محمد منير حجاب، **الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص28.

[3] نفس المرجع ، ص 29.

المطلب الثالث: أنواع السياحة

تتعدد الأنماط السياحية تبعا لميولات ورغبات السائح المراد إشباعها من خلال قيامه بالرحلات السياحية تماشيا مع التطور الاقتصادي والثقافي والعلمي والحضاري الذي يشهده المجتمع في عالمنا المعاصر، وفيما يلي سيتم عرض بعض أنواع السياحة:

1- حسب المناطق الجغرافيا

تصنّف السياحة تبعا لتنقلات السياح داخل بلادهم أو قدوم أشخاص أجانب إلى هذه البلاد، كما يلي[1]:

1-1- السياحة الداخلية: هذا النوع من السياحة يتم من قبل مواطني دولة معينة داخل حدود دولتهم وقد تم تعريفها بأنها: «الزيارات والانتقالات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولهم إلى مناطق سياحية معينة، وغالبا ما يشترط فيها بأنها لا تقل مدتها عن 24 ساعة، وبرامج السياحة الداخلية تعتمد على الرصيد السياحي المتاح داخل الدولة نفسها، وهو ما يطلق عليها عناصر الجذب السياحي الداخلي، وتوجه هذه البرامج للمواطنين والأجانب، وتعد السياحة الداخلية عاملا مساعدًا في استقرار العمالة السياسية من ناحية، وتزيد من فرص تحسين ورفع مستوى تشغيل المنشآت السياحية مما تساعد على خلق فرص عمل لمواطنين جدد، كما أنها تزيد من الصلات والعلاقات بين أبناء الدولة الواحدة».

1-2- السياحة الخارجية: هذا النوع يكون من قبل مواطنين أجانب داخل حدود دولة أخرى، وفي جميع الحالات يتم اجتياز حدود الدولة وصرف عملة أجنبية صعبة خلال الفترة السياحية، وتنقسم إلى نوعين منها سالبة (عندما يذهب مواطني البلد للسياحة في الخارج أي استيراد سياحي) وموجبة (عندما يحصر مواطنون أجانب إلى دولة معينة وينفقون عملة صعبة تساعد في زيادة الدخل الوطني أي تصدير سياحي).

1-3- السياحة الإقليمية: ويقصد بها السفر والتنقل بين دول مجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية والإفريقية أو دول جنوب آسيا (أندونسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغفافورة، تايلاندا) وتتميز السياحة الإقليمية بقلة التكاليف الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح، بالإضافة إلى تعدد وتنوع وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول الغربية أولا، ثم يلي ذلك التفكير في زيارة الدول الأبعد خاصة عند وجود التسهيلات ومميزات ومغريات سياحية تشجعهم على الأسفار الطويلة أو السياحة بين القارات[2].

---

[1] وهيبة مربعي، **واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة (دراسة تحليلية)**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، يوم 19-20 نوفمبر 2012، جامعة باتنة، ص 03.

[2] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 49-50.

2- حسب عدد الأشخاص المسافرين:

وينقسم إلى نوعين: [1]

- سياحة فردية
- سياحة جماعية

3- حسب مدة الإقامة:

يعتمد هذا المعيار على مدة الرحلة السياحية، ويمكن التمييز بين:

3-1- سياحة أيام: يستغرق هذا النوع أيام محدودة يقضيها السائح في إطار برنامج معيّن.

3-2- سياحة موسمية: وسيمت بهذا الاسم لأن الطلب السياحي يتحقق بموسم معين من السنة تسمى بالدورة السياحية.

3-2- سياحة الإقامة: وتعني أن السياح يستقرون لفترة طويلة نسبيّا في موقع سياحي واحد، قد تتعدى شهرا كاملا.

4- حسب الغرض

يعد تصنيف السياحة وفقا للهدف من الرحلة السياحية الأكثر شيوعا، واستخداما بالنسبة للنشاط السياحي بشكل عام، حيث يوجد تحت هذا التصنيف الأنواع التالية:

4-1- السياحة الدينية: يمكن تعريف السياحة الدينية على أنها ذلك النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السائحين من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى بقصد القيام بزيارات ورحلات دينية داخل وخارج الدولة لفترة من الوقت، وتجري في بعضها شعائر دينية معينة، وزيارة أماكن خاصة ذات طابع ديني تاريخي ديني كالحج والعمرة، والأساس من هذا النوع من السياحة هو تلبية نداء وإشباع العاطفة الدينية، وهناك مناطق لها قدسيتها ومكانتها كمكة المكرمة، المدينة المنورة بالنسبة للمسلمين[2].

4-2- السياحة الثقافية: تتمثل في معرفة أشياء جديدة، ليست معروفة لدى السياح، وتتم عبر زيارة السائح بلاد أجنبية ودراسة شعوبها والخصائص التي تميّز هذه الشعوب من غيرها حيث تعمل هذه السياحة على زيادة معلومات السائح وإشباع حاجاته من الناحية الثقافية، وعبر إقامة الندوات والدوريات الثقافية والمعارض الخاصة والمسابقات الثقافية[3].

---

[1] احمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عما، الأردن، 2008، ص ص 36، 37.

[2] خالد كواش، **السياحة (مفهومها، أركانها، أنواعها)**، الطبعة الأولى، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 94.

[3] د. مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 53.

4-3- السياحة العلاجية: لقد أدى الاهتمام المتزايد بالصحة خلال الفترة الحالية من القرن الواحد والعشرين إلى زيادة النشاط وانتشار السياحة العلاجية، حيث ظهر تبعا لذلك العديد من الأماكن التي توفر هذا النوع من السياحة لتلبية الطلبات المتزايدة عليها[1].

4-5- السياحة الرياضية: ويقصد بها الانتقال من مكانة الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة، أو الاستمتاع بمشاهدتها، وقد أقيمت هذه السياحة في دول معينة تتميز بمميزات وتسهيلات وإمكانيات متعددة ومستوى معيشي مرتفع يسمح بإقامة المنشآت الرياضية الملائمة والقرى المتكاملة التي تستوعب وفود السائحين وتيسّر لهم الظروف المشجعة من بين الإيواء والإطعام والترفيه والملاعب[2].

4-6- سياحة المؤتمرات والاجتماعات: تعتبر سياحة المؤتمرات والاجتماعات من أنواع السياحة الحديثة ظهرت في أواخر القرن العشرين، حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري والاقتصادي الذي شهده العالم، وما تتبعه من تطوّر ونموّ كبير في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين مختلف دول العالم[3].

4-7- ساحة الاستكشاف: وهي سياحة البحث عن المعرفة والوصول إلى بيانات ومعلومات جديدة ومعرفة الحقائق والبحث عن المجهول...الخ، حيث تساعد السياح على اكتشاف ذاتهم أولا، تم اكتشاف قوانين الحياة ثانيا، ثم معرفة أوضاع ونظم و قوانين الطبيعة ثالثا، وهم في هذا الاكتشاف يقتربون من الحكمة ويستخلصون الرسالة البشرية.

4-8- سياحة المعارض: ترتبط بالمعارض التي تقام في الدول المختلفة كالمعارض الصناعية والتجارية والفنية والتشكيلية ومعارض الكتاب...الخ.

4-9- سياحة الأعمال: تكون الزيارة فيها بقصد تجاري يضعه السائح في اعتباره الأول، ويقوم بهذا النوع من السياحة رجال الأعمال والتجارة.

4-9- **سياحة بغرض التعليم والتدريب:** هو أكثر أنواع السياحة نشاطا في الوقت الحالي حيث تقوم به الكثير من الدول لتنشيط عمليات السياحة لديها، حيث تعدّ برامج التدريب وتعلّم اللغة المحلية أحد أهم البرامج الناجحة في هذا الخصوص.

---

(1) عماد الدين جمال جمعة، **ليلى محمد صبر الزلاقي، صناعة الضيافة علم وفن**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 172.

(2) خالد كعواش، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص 93-94.

(3) نفس المرجع، ص 95.

5- أنواع السياحة الحديثة

ظهرت أنماط سياحية حديثة لتلبية احتياجات خاصة تتمثل فيما يلي[1]:

5-1- سياحة الحوافز: ظهر هذا النوع نتيجة التقدم العلمي واستخدام الآلات الحديثة وزيادة الإنتاج، مما أدى إلى زيادة الأجور، كما تنظم المؤسسات الكبرى رحلات سياحية كحوافز للعملين على حس الأداء وزيادة الإنتاج.

5-2- سياحة الصحاري والواحات: تعد من أهم أنواع البرامج السياحية شديدة النشاط حيث تعمل الكثير من الدول على أن تصبح سوق رائجة.

5-3- سياحة الفضائية: نتج هذا النوع من التطور التكنولوجي وغزو الفضاء، فأصبح بإمكان الأفراد القيام برحلة حول الأرض وهذا من خلال شركات متخصصة.

5-4- سياحة المغامرات: تمثل فئة السياح الذين يستهدفون المغامرة والمخاطرة بحيث تؤمن لهم التحدي بخلاف الجولات التقليدية التي يكون محورها جمال الطبيعة[2].

المطلب الرابع: مقومات السياحة

1- المقومات الطبيعية

وتشمل مغريات كثيرة منها[3]:

- **الموقع:** للموقع الجغرافي أثر كبير على السياحة، فكلما كان الموقع قريبا من مصادر ورود السياح بحيث يمكن الوصول إليه بسرعة وبتكاليف قليلة، كلما كان الإقبال عليه كبير.

- **المناخ:** يعتبر المناخ من بين أهم العوامل التي تقوم عليها الحركة السياحية، فالمناخ الجيد يعد أحد عوامل الجذب في أي منطقة سياحية.

- **الجبال:** يقصدها السياح من أجل ممارسة بعض الأنشطة والهوايات مثل تسلق الجبال، والتزلج، وممارسة رياضة المشي في الممداتالجبلية، وكذلك التمتع بالمناظر الطبيعية الخلابة.

- **الشواطئ البحرية:** تلعب السواحل دورا هاما في اجتذاب السياحة الداخلية والخارجية، حيث ترتبط بالسواحل العديد من أنشطة الاستجمام مثل: السباحة، الغطس، الصيد، التزلج على الماء.

- **عيون المياه المعدنية:** لا يقتصر ارتياد هذه العيون على المرضى بأمراض معينة وإنما تشمل كذلك الأصحاء الذين يرغبون في إراحة أعصابهم.

---

[1] محمد منير حجاب، **صناعة الإعلام السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 56.

[2] نفس المرجع السابق، ص 58.

[3] نعيم الظاهر، سراب الياس، **مرجع سبق ذكره**، ص 145-146.

2- المقومات البشرية

تشمل كل ما صنعه الإنسان في مرحلة سابقة وأصبحت له قيمة في الفترة الحالية، مثل الآثار والمتاحف والأنصبة التذكارية والأحياء والأبنية القديمة والعادات والتقاليد التي تعبر عن ثقافة الشعوب، كما شمل أيضا على كل ما صنعه الإنسان في الفترة الحالية، ويشكل مصدر لجذب السياح مثل: الأبراج العالية والمكتبات الدولية[1].

3- المقومات المالية

يعد رأس المال مقوم أساسي للسياحة لما له من أهمية كبيرة للقيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة وتدعيم الخدمات السياحية كما يفيد توافر المال في القيام بالترويج المناسب للمنتج السياحي[2].

4- المقومات الحديثة

وهي المقومات التي تمثل علامات التطور الحضاري الحديث، مثل المشروعات الضخمة ذات التأثيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المختلفة.

المبحث الثاني: الآثار التنموية للقطاع السياحي

أصبحت السياحة في العصر الحالي من الصناعات التصديرية الأولى في العالم، ولا يوجد أي شك فيما للسياحة من آثار على الاقتصاد الوطني، كما لا نغفل عن مختلف الآثار الاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: أثر السياحة في الجانب الاقتصادي

تعتبر السياحة نشاط يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك، بل إن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج ويشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا في الواقع يولّد أنماط من المنافع والتكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك، ويتمثل تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة في:

- تحديد موقع وأهمية ودور السياحة في الاقتصاديات الوطنية؛
- تقدير وتحديد العوامل المؤثرة في تنمية القطاع السياحي؛
- تحديد العوامل الرئيسية المحفزة وكذا العوامل المعرقلة لنمو القطاع السياحي في المستقبل؛
- تحليل ودراسة نتائج النشاط السياحي ومقارنتها بنتائج القطاعات الاقتصادية الأخرى.

---

[1] عبد الإله عياش، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، الوراق والتوزيع، عمان، ص165.

[2] نفس المرجع السابق، ص 166.

ويمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها: التشغيل، ميزان المدفوعات، تشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه، الاستثمار في البنى التحتية[1].

1- خلق مناصب الشغل

مما لاشك فيه أن ا لقطاع السياحي يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب الشغل، باعتبار السياحة قطاع متعدّد النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب الشغل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية [الفنادق مثلا].

ولاشك أن زيادة حجم الحركة السياحية يساهم في تحسين دخول المواطنين خاصة التجار الحرفيين وأصحاب الفنادق والمطاعم، لأن السائح أثناء إقامته يستهلك عدة سلع مما يعود بالأرباح للتجار والمنتجين وزيادة تشغيل اليد العامة المؤهلة[2].

2- الأثر على تحسين ميزان المدفوعات

لنبدأ بتعريف ميزان المدفوعات وهو عبارة عن سجل محاسبي يبيّن كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما (أفراد، منشآت وحكومات) وبين غير المقيمين خلال فترة زمنية هي في العادة سنة[3].

وتأخذ السياحة مكانها في ميزان المدفوعات ضمن الصادرات غير المنظورة نظرا لما تجلبه من عملات أجنبية، فهي تساهم في التحسين من وضعية ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، وذلك نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، وكذا الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين، كما يتحقق هذا التحسن نتيجة الاستخدامات الجديدة للموارد الطبيعية، والعلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين القطاعات الاقتصادية وقطاع السياحة[4].

---

(1) عميد فوزي، شعوبي، **السياحة في الجزائر، دراسة قياسية 1974-2002**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 19.

(2) دحموني عبد الكريم، **تنمية وتطوير السياحة الصحراوية (دراسة حالة تمنراست)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص النظرية الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006-2007، ص 12-13.

(3) محمد النبأ، **اقتصاديات السياحة الفندقية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 261.

(4) عوينات محمد، **السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات 2000-2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجدية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 64.

ومن المعلوم أن أهمية أي قطاع في الاقتصاد الوطني تتحدد بمدى قدرة هذا القطاع على جلب موارد النقد الأجنبي التي من شأها أن تحدث فوائض في حساب ميزان المدفوعات، ومن تم العمل على تدعيم قدرة الاقتصاد الوطني على مجابهة الأزمان.

إذ تعرّف صادرات السياحة بأنها إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف ويأخذ هذا الإنفاق صورا متعددة أهمها[1]:

- الإقامة في الفنادق؛
- استخدام وسائل النقل الجوية؛
- الانفاق الاستهلاكي الضروري للحياة؛
- رسوم التأشيرات المعروضة على السياح؛
- رسوم الهبوط ومغادرة الموانئ والمطارات التي تحصل من الشركات.

وعلى أية حال فقدوم الزوار الأجانب يساهم في تنشيط ميزان المدفوعات في البلدان التي تستضيفهم بما أنهم يدخلون إلى هذه البلدان عملات أجنبية، كما أن تنقل المواطنين المقيمين إلى الخارج في إطار السياحة يؤدي إلى خروج العملات ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، ويمثل النشاط السياحي موردا هاما للعديد من الدول ومن بين الدول التي تسجّل ميزان سياحي إيجابي الو.م.أ بـ 43 مليار دولار، وتليها إسبانيا بـ 35 مليار دولار، ومن بين البلدان الأقل تطورا تركيا حيث سجل ميزان المدفوعات السياحي لها 11 مليار دولار، إيطاليا بـ 8,8 مليار دولار، تايلندا بـ 6.3 مليار دولار[2].

3- الأثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

تساهم السياحة بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة كما يلي[3]:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء فنادق....)؛
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد؛
- فروق تحويل العملة؛

---

[1] محمود فوزي شعوبي، **السياحة والفندقة في الجزائر (دراسة قياسية 1974-2002)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 17.

[2] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 16.

[3] موسى سعداوي، حكيم بوجطو، **أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 09 أكتوبر 2012، ص 4.

- الاتفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية)، بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى؛
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

4- الأثر على تنمية بعض المرافق الأساسية

يظهر هذا الأثر بوضوح في الدول النامية التي لم تصل فيها المرافق الأساسية إلى مستواها المناسب، نظرا لانخفاض مستوى المعيشة وتنميتها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ولذلك فإن تقدم السياحة وما يترتب عنها من دخل سريع بالعملات الصعبة، يزيد من قدرة الدولة على زيادة الاستثمارات في البنى التحتية والمتمثلة في: المطارات، الطرق، الموانئ، معامل تنقية المياه، المتاحف... وغيرها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء.

5- الأثر على الأنشطة الاقتصادية الأخرى

إن الإنفاق السياحي لا يؤثر بطريقة مباشرة فقط بل يساعد على العديد من الأنشطة الأخرى التي تزوّد النشاط السياحي بالسلع والخدمات، كما تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية المناطق المعزولة نتيجة الاستثمارات التي تصحب دخول المشروعات السياحية الأمر الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل، بما أن الدراسات تشير إلى أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانياتهم للإنفاق على المشتريات من الدول التي يزورونها حيث يعتبر هذا الإنفاق تصدير للمنتجات الوطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي حيث كلما زادت حركة السياحة كلما ارتفعت حصيلة هذا النوع من التصدير[1].

المطلب الثاني: أثر السياحة في الجانب الاجتماعي والثقافي

قد يؤدي التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، واحتكار واختلاط السكان بالسائحين ذوي اللغات والثقافات والعادات والديانات المختلفة إلى انعكاسات إيجابية كما قد تكون لها آثار سلبية.

1- الآثار الإيجابية

- التوازن الاجتماعي: حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر؛

[1] العابد سميرة، **صناعة السياحة في الجزائر (الواقع وسبل النهوض)**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر المنعقدة بجامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص 8.

- النمو الحضاري: نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية، وبذلك تعتبر السياحية سبب رئيسي من أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية الأثرية والطبيعية؛

- كما تمثل وسيلة حضارية اجتماعية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم المختلفة فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية حيث تنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية والفنون والآداب ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها، فتؤثر فيها ثقافيا، وتتأثر هي أيضا بما في الدول السياحية من ثقافة وحضارة، وبذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع[1]؛

- التبادل الثقافي: بعد الوعي بالتبادل الثقافي أحد أهم التأثيرات الإيجابية للسياحة، حيث يعمل على تنمية التفاهم بين الشعوب والذي أصبح الآن فرصة متاحة لتبادل المعرفة والأفكار كما أن أبناء هذه الشعوب المضيفة يتعرّفون على عادات وسلوكات الزائرين، ولذلك تتقارب المسافات الاجتماعية بينهم؛

- الإهتمام بالتراث: تؤدي السياحة إلى الاهتمام بالقيم الجمالية والمعالم النفسية في الدول المستقبلة للسياحة ويكون ذلك من خلال الفنون والمهارات الخاصة بهم مثل (الرقص الشعبي...)، بالإضافة إلى إحياء بعض العادات الدينية وأنشطة أوقات الفراغ التي تجذب السواح لمشاهدة ذلك، حيث ينتقل التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة.

2- الآثار السلبية

على الرغم من وجود آثار إيجابية للسياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية فهي لها آثار سلبية على البلد المضيف [2].

- التحولات الاجتماعية: إن النشاط الاقتصادي يتطلب الاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة وتنميتها وإعدادها لاستقبال السائحين بما في ذلك أماكن الإقامة المختلفة (قرى سياحية وفنادق ومنتجعات) ويتولد عن ذلك قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بصورة سريعة ومفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق تختلف عن موروثاتهم الحضارية والاجتماعية التي تنشؤ تربوا عليها مما عليها مما يؤدي إلى تحولات وتغيّرات جذرية في هذه المنتجعات؛

---

[1] محمد منير حجاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2] هدى حفصي، **بحوث العلاقات العامة في المؤسسة السياحية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 16.

- انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والثقافي: تعاني بعض الدول من انخفاض مستويات المعيشة ونقص الإمكانيات المتاحة في الوقت الذي توفد إلى الدول أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة وإن كانت بوسائل غير مشروعة، فتظهر عند كافة الوسطاء والمشغلين للسائح في مختلف المجالات والمروّجين لبعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل: التسلية والترفيه والمتعة؛

- التصادم الثقافي: تتعارض وتختلف الأفكار والأساليب الغالبة في المجتمع والقادمة من الخارج نتيجة لسلوك بعض السائحين وتصرّفاتهم التي لا تعبّر بالضرورة عن أسلوب حياتهم اليومية في بلادهم وإنما ذلك راجع لأسباب منها الميل إلى حب المغامرة وحب الاستطلاع الأمر الذي يؤدي إلى إثارة وضيق أفراد البلد المضيف ورفضهم للسياحة.

المطلب الثالث: أثر السياحة على الجانب البيئي

1- الآثار الإيجابية

كأي قطاع اقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية، ومن الملاحظ أن غالبية عناصر السياحية ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية وتتمثل السياحة في مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال انتقالهم المؤقت إلى أماكن غير أماكن سكنهم الدائم ويكمن تلخيص الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة فيما يلي[1]:

- تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية؛

- إن التراث التاريخي والثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح كما يشجّع الحكومات المحافظة على معالمه ولذا فإن كثير من الدول تبدل جهودا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية الجمالية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية؛

- يعتبر النشاط السياحي وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة ونشر التوعية بين السياح وأصحاب المشاريع والحكومة والسكان المحليين؛

- توليد الأموال تساهم في المحافظة على الطبيعة والبيئية وبذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية.

---

[1] عبد الجليل هويدي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 09 ديسمبر 2014، ص 214-215.

2- الآثار السلبية

إن وجود الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة لا يمنع من وجود بعض الآثار السلبية وهي[1]:

2-1- الآثار السياحية على النظم الإيكولوجية:

إن النشاط السياحي يتداخل مع الحياة البنائية والبرية وتسبب بذلك أضرار لا رجعة فيها على النظم الإيكولوجية خاصة إذا لم تكن البنية التحتية على استعداد كاف لاستيعاب هذا النشاط، كما يمكن للنشاط السياحي أن يؤدي إلى اضطراب في الحياة البرية وتزايد الضغوط على الأنواع المهددة بالإنقراض فظاهرة التذكارات السياحية تؤدي إلى تدمير البيئة البرية إذ أن عمليات مثل الحيوانات بغرض التجارة قدرا من نتيجة للطلب المتزايد على التذكارات أين يأخذ فراء وجلود وقرون كما يمكن أن يؤدي إلى إزالة النباتات من خلال زيادة الطلب على الخطب وتهديد للمناطق الهشة مثل الغابات والأراضي الرطبة وأشجار المانغروف، كما تهدد أيضا الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية البحرية نتيجة لزيادة النفايات والمواد الكيميائية غير المعالجة وذلك يلحق الضرر بقيمتها السياحية.

هذا وتهدد السياحة النظم الإيكولوجية الهشة في المناطق الجبلية من خلال المشي وممارسة التزلج على الجليد فهي واحدة من أخطر المشاكل البيئية في البلدان النامية الجبلية، بالإضافة إلى مشكلة إزالة الغابات الناجمة عن زيادة استهلاك الحطب فهذه النتائج في كثير من الأحيان لا تؤدي إلى تدمير النظم الإيكولوجية المحلية فقط ولكن أيضا تسريع عملية التعرية والانهيارات الأرضية.

2-2- التلوث والنفايات:

بالإضافات إلى كون السياحة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من الموارد المحلية الطبيعية فهي نشاط يولد أيضا النفايات السائلة والصلبة والتي أصبحت مشكلة بالنسبة للعديد من البلدان التي تفتقر إلى القدرة على معالجتها.

وبغض النظر عن تلوث المياه العذبة بمياه الصرف الصحي والنشاط السياحي يؤدي أيضا إلى تلوث الأرض والتلوث الناتج عن الضوضاء التي تحدثها وسائل النقل وتلوث المناطق السياحية والشواطئ الناجمة عن الفنادق والسفن وتشير التقديرات إلى أن السفن السياحية وحدها تنتج 7000 طن من النفايات، كما أن استهلاك الطاقة في الفنادق المستخدمة في تكييف الهواء والوقود المستخدم في العمليات المرتبطة بالنشاط السياحي كالنقل، الطهي، والتي تساهم بشكل كبير في تلوث الهواء للعديد من البلدان المضيفة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 216-217.

2-3- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية:

إن تطوير السياحة والبنى التحتية ذات الصلة بهذا النشاط غالبا ما يسبب تدهور التربة مثل تآكل التربة والكثبان الرملية، وتدهور المناظر الطبيعية، إن مصادر المياه العذبة محدودة في بعض المناطق، ويتم استغلالها في صناعة السياحة بالإضافة إلى سلوك السائح الغير العقلاني.

المبحث الثالث: واقع القطاع السياحي في الجزائر

تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات والثروات السياحية، وبالإمكان مزاولة أنشطة سياحية عديدة على مدار السنة، ويعتبر الإهتمام المبكر بالسياحة في الجزائر بأنه يعكس أهمية وقيمة الجزائر كوجهة سياحية.

المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر

تزخر الجزائر بثروات وموارد سياحية هامة ومعتبرة، حيث تتنوع هذه الموارد بين المعطيات الطبيعية والموارد الثقافية والحضارية والدينية تتمثل فيما يلي:

1- المقومات الطبيعية

1-1- الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في شمال إفريقيا بين خطي طول 9° غرب خط غرينتش و12° شرقه وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالا، تبلغ مساحتها 2381741 كلم^2، ولها واجهة بحرية تقدر بـ 1650 كلم، وبحكم موقعها الجغرافي المتميز كانت الجزائر دوما محطة النقاء وتفاعل بين العالم العربي والقارة الإفريقية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن الجزائر تزخر بثروات ومناظر متنوعة فنجد فيها الجبال والهضاب العليا والسهول والصحاري والسواحل البحرية، إذ تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي، يحدها من الشرق تونس والجماهيرية الليبية ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب الغربي موريتانيا الجمهورية العربية الصحراوية ومن الجنوب مالي والنيجر[1].

1-2- الأقاليم الطبيعية:تنقسم الأقاليم الطبيعية في الجزائر إلى الأقاليم التالية:

- الساحل: يشغل هذا الإقليم شريطا معدودا طوله 1650 كلم، يتميز بارتفاع وتكوينه الصخري حيث أن الكتل الصخرية المشكلة له يتجاوز علوها 1000م أحيانا.

[1] خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

كما أنه يحتوي على عدة مناطق استراتيجية بحكم موقعها الجغرافي، وتنوع المناخ ويحتوي على أنظمة بيئية بحرية، وأنظمة ساحلية قرب الغابات من الشرق إلى الغرب، ومن هذه نجد: سواحل تلمسان، وهران، الشلف، تيبازة، الجزائر، بومرداس، تيزي وزو، بجاية، جيجل، سكيكدة، عنابة والطارف.

- الأطلس التلي: يمتد على شكل سلاسل جبلية باتجاه جنوب شرق وشمال شرق، تحصر بينهما جيوبا سهلية ساحلية ضيقة كوهران ومتيجة وعنابة، وسهولة داخلية مرتفعة واسعة نسبيا في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال كتلمسان إلى حدود المغرب وحتى جبال سوق أهراس عند حدود تونس شرقا وتصل أعلى قمة فيها إلى 2328م في جبال الشيليا بالأوراس.

- الهضاب العليا: تمتد في شكل حزام، عرض من الأراضي يتراوح علوها بين 900 و1000 م، يأخذ أحياننا طابع جبلي، وبها العديد من المنخفضات وبشكل العرض التضارسي المتمثل في جبل الحضنة الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية.

- الأطلس الصحراوي: عبارة عن سلسلة جبلية طولها 705 كلم من فجيجغربا إلى إقليم الزابا شرقا، ويمثل حدا طبيعيا بين الشمال والجنوب وحاجز في يوجه رمال الصحراء، وتضم هذه السلسة مرتفعات عديدة كجبال القصور وبها قمة سيدي عيسى 2238 م، وجبال العمور و جبال الأوراس [1].

- الصحراء الجزائرية: تتوفر الجزائر على مساحة كبيرة تتمثل حوالي 2 مليون كلم^2 وهي موزعة على أربع محطات كبرى في الجنوب.

أما بالنسبة لمناخ الجزائر، فهو يتنوع من جاف إلى شبه جاف، ويسوده طقس معتدل ممطر في الشتاء، حار جاف في الصيف بمحاذاة الساحل، ويكون الطقس أكثر جفافا مع شتاء بارد وصيف حار في مناطق المرتفعات المنبسطة، وتهب الرياح الجنوبية الحارة المحملة بالأتربة بصورة كبيرة في الصيف[2].

2- المقومات التاريخية والأثرية

عرفت الجزائر الحضارة عبر مختلف العصور فقد عثر على بقايا وآثار نشاط إنساني تعود إلى نحو سبعة آلاف عام قبل الميلاد، واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ [3]، بالرجوع إلى قائمة التراث العالمي (word héritage list) المدرجة من طرف لجنة التراث العالمي في اليونيسكو في مواقع التراث العالمية، فإننا نجد الجزائر تملك عدة معالم تراثية مصنفة من طرف المنظمة وتتمثل هذه المعالم في:

---

[1] بشيرة عالية، **السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيوثقافي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2010، ص 132.

[2] الديوان الوطني للسياحة، جغرافيا الجزائر: http://www.ont.dz/citesontiqus.html، تاريخ التصفح: 18-03-2018.

[3] http://www.Faaqtravel.com/vb/archive/index.php/t.320.Html.consulté le:18-03-2018.

الجدول رقم (01): المواقع التراثية في الجزائر

المواقع التراثية	نوع التراث	تاريخ إدراجه
قلعة بني حما	ثقافي	1980
جميلة	ثقافي	1982
وادي ميزاب	ثقافي	1982
تسالي ناجير	مختلط	1982
تمقاد	ثقافي	1982
تيبازا	ثقافي	1982
قصبة الجزائر	ثقافي	1998

Source : UNESCO, world Héritogelist URL : http://unesco.org/en/list, consulté 19/03/2018.

- أدرار: الواقعة في الجنوب الغربي للصحراء وتعرف هذه المنطقة بتمازج مختلف الثقافات وقلاعها القديمة؛
- إليزي: والتي تمثل الطاسيلي الذي يقع في أقصى الجنوب الشرقي؛
- وادي ميزاب: والتي تتوفر على معالم تاريخية ومعمارية وقد صنّفت ضمن التراث العالمي، وتتمثل في مدن بني يزقن، بونورة، وبساتين النخيل؛
- تمنراست: التي تتميز بوجود الحظيرة الوطنية للهقار وما تتمتع به من تضاريس، ثروة غابية، حيوانية ونقوش حجرية التي تمثل موارد أساسية للسياحة.

كل هذه المناطق التي تم ذكرها تحتوي على معالم أثرية غنية بالتماثيل والأحجار المصقولة، وتعتبر وقفة هامة لاستقراء التاريخ لذلك لابد من الحفاظ عليها حتى تكون قادرة على تلبية الطلب السياحي في المنطقة[1].

3- مقومات البنى (الهياكل) التحتية

تمتلك الجزائر هياكل قاعدية هامة تتمثل فيما يلي:

3-1- النقل: لقد تم الاهتمام بالنقل وتجسيده في المنجزات الخاصة بشبكات الطرق والمطارات والموانئ، فكثافة شبكات الطرق البحرية، الجوية والبرية المحققة في الجزائر تشكل عامل تشجيع السياحة في مختلف المناطق وتفصل المنشآت القاعدية للنقل.

[1] سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006، ص ص 96-97.

فهي تملك: شبكة الطرقات تبلغ طولها أكثر من 90000 كيلو متر، كما أنشأت الطريق السيار شرق–غرب والذي يربط حدودها مع كل من تونس والمغرب لتسهيل الحركة بين جهات الوطن والذي يبلغ مسافة 1216 كم، لكن رغم ذلك تبقى هذه الشبكة ضعيفة مقارنة مع المساحة الكلية للوطن خاصة فيما يتعلق بالمناطق الصحراوية التي تحتاج إلى بدل مجهودات أكثر لتطويرها [1].

- شبكة السكة الحديدية: التي تربط أهم المدن مع بعضها البعض تعد من أهم الدول الإفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية والتي تبلغ 4200 كلم، أما النقل الجوي يوجد 55 مطار منها 12 مطار دولي، والباقي داخلي جهوي أو خاص، والنقل البحري: على طول الساحل الجزائري البالغ 1200 كلم يتواجد 17 ميناء كما يتضمن الأسطول البحري حوالي 90 سفينة بينها 4 سفن لنقل المسافرين، و5 ناقلات للبترول وناقلات الغاز السائل، 7 لنقل المواد الكيميائية.

3-2- الاتصالات:

أدت التحولات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدتها الجزائر والتي ارتكزت على الانفتاح على الأسواق الدولية إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ما أدى إلى ثورة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول، بالإضافة إلى المتعامل من خلال ثلاثة شركات للاتصال (موبيليس، جيزيوأوريدو)، مما أدى إلى زيادة المنافسة وازدياد عدد مستعملي الهاتف[2].

4- الطاقة الفندقية

تعد الطاقة الفندقية من بين أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في معرفة مدى تقييم القطاع السياحي في بلد معين، وبالنسبة للجزائر فإن الطاقة الإيوائية للهياكل الفندقية التي تمتلكها تمتاز بالضعف والتباين في التوزيع، مما يجعلها بعيدة عن الأسواق السياحية الأخرى، وعدم استغلالها للإمكانيات المتاحة.

الجدول رقم (02): الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر

السنة	2013		2014		2016	
فئة الصنف	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
صنف 5*	08	4242	08	4242	13	6734
صنف 4 *	05	1600	06	1800	12	2812

[1] Minstère du Tourisme : **shéma directeur deaménagement touristique** « **SDAT2025** », livre 1–la diagnostic, audit du tourisme Algérien, 2008, p 48.

[2] اسماعيل بوغازي، لمين تغليسية، **واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطويرها**، ملتقى دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية – تقييم وإشراف– جامعة غرداية، يومي 26 و 27 فيفري 2013، ص 5.

صنف 3*	38	5775	39	5829	51	7045
صنف 2*	46	4605	46	4605	46	4425
صنف 1*	149	10639	149	10639	158	11295
بدون *	156	8406	156	8406	160	8533

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الملاحظ من الجدول السابق أن المتتبع لتطورات الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر، يجدها أنها في الامس القريب عرفت عجزا في هياكل الاستقبال وعراقيل كبيرة تحول دون اكتساب الفنادق لسمعة وصورة راقية تعكس جودة الخدمة التي يفترض أن تتميز بها، ويعود ذلك إلى تهميش القطاع بشكل رهيب وعدم الاهتمام به من طرف الوزارة الوصية، واعتباره قطاع غير حيوي أو ثانوي، وذلك بحكم وجود قطاع المحروقات، ولكن مع السياسة الجديدة المتبعة من قبل الحكومة بدأت في إعطاء ثمارها وهذا من خلال تزايد عدد مؤسسات الإيواء السياحي بمختلف أصنافها بين أواخر سنتي 2013 و2014، وفي سنة 2016 من الجدول أعلاه نلاحظ تزايد ملحوظ في كل من عدد الفنادق والأسرة على التوالي لتصل غلى أرقام جد هائلة.

الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات السياحية وعدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة (2005-2014)

السنوات	عدد المؤسسات السياحية		عدد الأسرة	
	العدد	نسبة التغير (%)	العدد	نسبة التغير (%)
2005	1105	4.54	83895	2.25
2006	1134	2.62	84869	1.16
2007	1140	0.52	85000	0.15
2008	1147	0.61	85876	1.03
2009	1151	0.34	86383	0.59
2010	1152	0.08	92377	6.93
2011	1184	2.77	92737	6.93
2012	/	8	96898	0.38
2013	1176	- 0.67	98804	6.54
2014	1185	0.76	99605	0.81

Source : - office national des statiques, www.ons.ds.consulté: 19-03-2018.

من خلال الجدول يتضح بأنّ عدد المؤسسات السياحية في الجزائر لم تشهد زيادة كبيرة، إذ بلغ إجمالي المؤسسات السياحية بالجزائر 1105 مؤسسة سياحية سنة 2005، ثم بعدها كان هناك زيادة ضئيلة سنة 2014 بـ 1185 مؤسسة سياحية [1].

المطلب الثاني: السياحة ضمن المخططات الوطنية

تبنّت الجزائر منذ الاستقلال مخططات وطنية كان الهدف منها النهوض بالقطاعات الوطنية من خلال مبالغ مالية، وخلال هذا المبحث سوف يتم التطرّق إلى حجم الاستثمارات السياحية المخصصة خلال الثلاث مراحل.

الجدول رقم (04): توزيع الاستثمارات خلال الفترة 1967-1984

الوحدة:مليون دج

	المخطط الثلاثي 1967-1969	النسبة المئوية %	المخطط الرباعي الأول 1970-1973	النسبة المئوية%	المخطط الرباعي الثاني	النسبة المئوية %	المخطط الخماسي الأول 1980-1984	النسبة المئوية %
السياحة	285	2.57	700	2	1500	1.1	3400	0.84
الصناعة	4500	48.73	12400	45	48000	57.7	155460	38.8
الزراعة	1869	16.87	4140	15	12005	5.2	47100	11.76
قطاعات أخرى	3527	31.83	10500	37.85	48712	34.35	194640	48.59
المجموع الكلي	11081	100	27740	100	110217	100	400600	100

المصدر: زرنوخ ياسمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 156-169.

- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

[1] عبد القادر هدير، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص-ص 149-150.

قدّرت الميزانية المخصصة **للمخطط الثلاثي** بـ 11.081 مليار دج من أجل إعداد مشاريع تنموية موزعة على عدة قطاعات ومن هذا الجدول يتضح أن الحصة الأكبر من نصيب قطاع الصناعة بمبلغ 4500 ميلون دج أي ما يعاد 49 % أن معدل تنفيذ الاستثمارات بلغ 87% أما قطاع السياحة فجاء من المراتب الأخيرة بمبلغ 285 مليون دج ما نسبته 2.5%.

وهي آخر القطاعات من حيث معدلات التنفيذ فحوالي 40% لم ينفذ وهذا يعكس لنا سياسة الدولة بعد الاستقلال والتوجه الانمائي الذي اختاره وهو التصنيع بالدرجة الأولى بينما قطاع السياحة لم يكن ضمن اهتمامات الدولة.

وقد تقرر إنشاء 13080 سرير لكن في نهاية هذه الفترة لم يتم إنشاء سوى 2736 سرير فقط أي ما نسبته و 20%، أما باقي المشاريع فتم تأجيلها للمخطط اللاحق حيث وزعت الأسرة على المحطات كما يلي:

الجدول رقم (05): حصيلة برامج المخطط الثلاثي للفترة (1967-1969)

العمليات المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة %	عدد الأسرة لسنة 1969	النسبة %	العجز	
					عدد الأسرة	النسبة %
محطات شاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360	65.5
محطات حضارية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
محطات صحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.2
حمامات معدنية	2847	21.8	00	00	2847	76.2
المجموع	13080	100	2946	22.5	10135	77.5

المصدر: بزة صالح، تنمية السوق السياحية بالجزائر – دراسة حالة ولاية مسيلة – مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ص 67.

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة كانت للمحطات الشاطئية بنسبة 51.7%، والتي لم يتم إنجاز سوى 35.5%، حيث قدر العجز بـ 65.5%، كما يتضح أيضا أن العجز في عدد الأسرة قدر بـ 1135

سرير أي ما يعادل 77.5 وهذا راجع إلى ضعف قدرة الإنجاز وسوء التسيير بسبب سوء تحديد المسؤوليات الإدارية.

أما عن **المخطط الرباعي الأول:** فكان الهدف منه هو بناء اقتصاد اشتراكي حيث كان حجم الاستثمارات في هذا المخطط أعلى من حجم الاستثمارات في المخطط السابق فقد ارتفعت الميزانية العامة من 11.081 مليار دينار إلى 27.740 مليار دينار، ولكن بالرغم من ذلك بقيت النسبة الأكبر للقطاع الصناعي بنسبة 45 % يليه القطاع الزراعي بنسبة 15%، وذلك بسبب طبيعة الاقتصاد القائم على تشجيع الصناعة الثقيلة[1].

ولكن بالرغم من زيادة المبلغ المخصص للسياحة والذي قدر بـ 700 مليون إلا أن النسبة من المجموع كانت أقل من السنة في المخطط الثلاثي الأول حيث بلغت 2%، والهدف من المبلغ هو إنجاز 35000 سرير لتلبية زيادة عدد الوافدين، لكن لم يتم إنجاز سوى 9220 سرير حيث قدر العجز بـ 25780 سرير، وقد تم توزيع هذا المبلغ على المشاريع السياحية التالية:

الجدول رقم 06: توزيع المبالغ الاستثمارية حسب المشاريع للفترة (1970-1973)الوحدة: مليون دج

المبلغ	حجم الاستثمار
المشاريع الباقية من المخطط الثلاثي	720
المشاريع الجديدة	
- هياكل قاعدية	44
- إقامة سياحية	221
- النقل السياحي	15
المبلغ الكلي	700

Ahmed Tessa, OP-cit, p 12.

من خلال نتائج الجدول نجد أنه تم إعطاء الأولوية للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي (1967-1969) بنسبة 60 %، وبمبلغ إجمالي قدره 420 مليون دج. أما باقي مشاريع الفترة (1970-1973) فكانت نسبة 40 % من الميزانية الإجمالية ما يعادل 280 مليون دج، بحيث كانت الحصة الأكبر من نصيب الفنادق بمبلغ 221 مليون دج، بنسبة 78.92 %، تليها الهياكل القاعدية والنقل السياحي، وهنا

[1] بزة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 68.

يتضح تراكم المشاريع بسبب عدم القدرة على الإنجاز في الموعد والاهتمام بطاقات الإيواء، وإتمام ما تبقى من مشاريع المخطط الثلاثي إضافة إلى ما يلي[1]:

- توسيع المناطق السياحية التي أنجزت والتي في طور الإنجاز كمركب موريتي (زرالدة)؛
- تهيئة نادي الصنوبر؛
- إصلاح وإعداد الفنادق الحضرية؛
- وضع شبكة موسعة للفنادق الصحراوية؛
- تنمية السياحة في تيبازة وبلاد القبائل؛
- كما عرف القطاع إصلاحات هيكلية على مستوى المؤسسات من خلال إنشاء عدة مؤسسات [2]؛
- المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق سنة 1970؛
- المؤسسة الوطنية للسياحة 1970؛
- المؤسسة الوطنية للمحطات المعدنية؛
- مؤسسة الأعمال السياحية 1970.

بالنسبة **للمخطط الرباعي الثاني:** تم تخصيص مبالغ مالية أكثر من الفترة الماضية لأجل تنفيذ المشاريع المتبقية من الفترة السابقة، وتنفيذ مشاريع جديدة لكن بالرغم من زيادة المبالغ المالية إلا أن الصناعة مازالت تستحوذ على النسبة الأكبر 44%، أما قطاع السياحة كان نصيبه 1.1% فقط، بالرغم من زيادة المبلغ المخصص له مقارنة بالمخطط الرباعي الأول.

أما طاقة الإيواء حسب المنتوج السياحي كما يلي:

الجدول رقم (07): توزيع طاقات الإيواء للفترة (1974-1978) حسب نوع المنتوج السياحيالوحدة: الأسرة

المنتوج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني	المجموع
عدد الأسرة	3400	800	2620	300	1700	8820
النسبة المئوية	38.54	9.07	29.7	3.4	19.27	100

المصدر: خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2003، ص 145.

[1] Boutros Ghali, **protection et mise en valeur de patrimoine monument**, UNESCO, n° 2214, 1970, p9.

[2] زهرةدفاس، سلاف ميهش، **دور مناخ الاستثمار في تطوير قطاع السياحة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم التجارية الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص ص50، 51.

لقد أعطيت الأولوية للسياحة الشاطئية بعدد أسرة قدرها 3400 سرير بنسبة 38.54 % من مجموع 8820 سرير، تليها السياحة الحضارية بنسبة 29.2%، وذلك تبعا لسياسة تشجيع السياحة الداخلية.

كما عرفت هذه الفترة تغيرات تمثلت فيما يلي:

- في سنة 1976م، أنشأت الشركة الوطنية للسياحة (Sanaltour) التي أسندت إليها مهمة تسويق المنتج السياحي الجزائري.
- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (ETT) التي تولّت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها لم ينجز سوى 18000 سرير.

أما بالنسبة **للمخطط الخماسي الأول** (1980-1984)، فقد تناول ما يلي:

- برمجة الفندقة الحضرية.
- توسيع الفندقة الصحراوية.
- توسيع الحمامات المعدنية.
- تهيئة مناطق التوسيع السياحي، واعتمادها من قبل المتعاملين الآخرين كأنماط في المشاريع المستقبلية.

أما بخصوص الميزانية المخصصة في هذا المخطط الخماسي فقد قدرت بـ 3400 مليون دينار جزائري، برمجت من أجل تغطية النفقات المتعلقة بالعمليات المنجزة والجديدة.

الجدول رقم (08): توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج خلال المخطط الخماسي الأول

نوع المنتج	شاطئ	صحراوي	معدني	مناخي	حضري	مخيمات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	09	05	32	40	89
عدد الأسرة	3.30	2.350	1.650	1.150	6.90	1.200	16.550

المصدر: وزارة السياحة الجزائرية

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن أكبر عدد من المشاريع ينصب على المخيمات والسياحة الحضرية وفي نهاية المخطط الخماسي الأول، تم إنجاز 20 مشروع من 89 مشروع وهو ما يعادل 4050 سرير فقط، بعجز يقدر بـ 46.83 سرير.

أما بالنسبة **للمخطط الخماسي الثاني** (1985-1989): أدركت الدولة الجزائرية في هذا المخطط أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي لذا خصصت برنامج مالي كبير هدفه متابعة سياسة التهيئة السياسية، تطوير الحمامات المعدنية والمناخية، تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص، لا مركزية

الاستثمار والتحكم في العنب السياحي لهذا الغرض خصصت الدولة غلاف مالي قدره 1800 مليون دينار جزائري لتحقيق هذه المشاريع[1].

المطلب الثالث: استراتيجية السياحة في الجزائر الآفاق 2025 (SDAT)

تم انتهاج سياسة ومخطط جديد على المستوى الوطني والوزاري معتمد على دراسات قوية لقطاع السياحة يتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT2025" الذي يعدّ الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر بموجبه تقوم الدولة بـ [2]:

- عرض رؤيتها للتنمية السياحية لمختلف الآفاق، على المدى القصير 2009 للمدى المتوسط 2015، والمدى الطويل 2025، وذلك في إطار التنمية المستدامة لجعل الجزائر بلد استقطاب؛
- تحديد وسائل تطبيقه مع توضيح ظروف التنفيذ[3].

وبهذا يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين المقومات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، وكذا ترقيتها لتصبح من الوجهات المميزة في المنطقة الأورو –متوسطية

1- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025

يفرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 تعريف الأهداف المادية وظيفة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك "عدد الأسرة، عدد السياح، المداخل، العمال الواجب تكوينهم"، وبصيغة أخرى يتعلّق الأمر بتحديد خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كما يهدف إلى ضمان الانطلاق السريع للسياحة الجزائرية إذ يركز على مخطط الأعمال بأهداف مادية ونقدية للمرحلة الأولى (2008-2015)[4].

1-1- الأهداف المادية للمرحلة الأولى: 2008-2015:

- استقبال 2.5 مليون سائح، فهي تحتاج 75000 سرير من النوعية الجيدة؛

---

[1] زهرة دفاس، سلاف ميهش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 52، 53.

[2] بريش السعيد وشابي حليمة، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 13.

[3] نفس المرجع السابق، ص13.

[4] Ministèe de l'Aménagment du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, livre 02 la plan stragtégique : les cinq dynamique et les programmes d'action Touristiques prioritaire, 200, p 18.

- هدف الأقطاب ذات الأولوية ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40000 سرير بمقياس دولي، منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط؛
- خلف 400000 منصب شغل (بشكل مباشر وغير مباشر) و91600 مقعد بيذاغوجي.

1-2- الأهداف النقدية للمرحلة الأولى 2008-2015 : الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها خلال المرحلة الأولى يستوجب استثمارات عمومية وخاصة تقدر بـ 2.5 مليار دولار أمريكي ذلك أن الاستثمار الإجمالي عمومي وخاص، مادي وغير مادي (الهياكل، الطبيعة، الاتصال....) لخلق سرير جديد يقدر بـ 50000 دولار أمريكي منها 55000 دولار أمريكي للاستثمارات المادية و 5000 دولار أمريكي للاستثمارات غير المادية.

وعليه فإن مشروع إنجاز 40000 سرير على مستوى أقطاب الامتياز السياحية السبعة يقضي ما قيمته 2.5 مليار دولار على مدى 7 سنوات (الآفاق 2025) بما معدله 350 مليون دولار سنويا، أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة بـ 15 بالنسبة للاستثمار العمومي (بما فيه المادي وغير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية (بكل وزاراتها) التكفل بـ 375 مليون دولار أمريكي على مدى السبع سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز، أي 54 مليون دولار أمريكي في السنة الواحدة.

ويوضح الجدول التالي بلغة الأرقام الأهداف التي يسعى المخطط إلى تحقيقها في المدى المتوسط (2008-2015)

الجدول رقم (09): توضيح بالأرقام لمخطط الأعمال الخاص بتنمية القطاع السياحي بالجزائر

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%3
إيرادات (مليون دولار)	2.5	1500 إلى 2000
التكوين، مقاعد بيذاغوجية	51200	91600

المصدر: Ministère de l'Aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, livre 02, op-cite, p 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السياح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ 1.8 ضعف ما هو متاح حاليا لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـ 159868 سرير.

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر بـ 1.3 مرة مع نهاية 2015، في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة سنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفّرها قطاع السياحة في حدود الضعف، مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيذاغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيذاغوجيا.

1-3- المشاريع ذات الأولوية للمرحلة الأولى (2008-2015): قد تم تحددي المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ويمكن تقسيم هذه المشاريع إلى الأنواع التالية:

- فنادق تابعة لسلاسل عالمية مشهورة يعمل عدد الأسرة بها إلى 29386 سرير؛
- عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي؛
- مراكز العلاج، الصحة، والرفاهية (حمام قرقور، حمام ملوان الشريعة)؛
- انطلاق 80 مشروع سياحي في 6 أقطاب سياحية بامتياز عدد الأسرة تقدر بـ 5986 سرير[1].

الجدول رقم (10): توزيع المشاريع السياحية قيد الإنجاز (القرى السياحية)

القطب	مشروع القرية السياحية	المستثمر	الأسرة
شمال شرق	مسيلة، سيدي سالم عنابة	الشركة الإماراتية ELLC، الشركة السعودية سيداد	7378
شمال وسط	اقريون بجاية، صيران بومرداس، ميديسيا بومرداس، عين طابة الجزائر، موريني الجزائر، الساحل الجزائري، سيدي فرج الجزائر، زرالدة، العقيد عباس تيبازة، واد بلاح، سيزاري تيبازة	سيفيتال، الشركة الإماراتية ELLC، الشركة الأمريكية التونسية الجزائرية، الشركة الإماراتية والمجموعة الكويتية، المجموعة الإماراتية EMIRAL، التنمية الفندقية الجزائر، الشركة الإماراتية القدرة، سيدار، الشركة الإماراتية اعمار، مجموعة سيفتال	39849
شمال غرب	الحلم السياحي وهران، هيليكسون،	مراغ وهران، إقامة هيليو فرنسا،	6852

[1]Ministére de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme livre 02, op-cite, p 19.

	كريستيل وهران، موسكاردا، تلمسان	الشركة الإماراتية ELLC	
جنوب غرب	قصر ماسين تيميمون، أدرار	مجموعة الجنوب SDI	92
شمال وسط	حديقة ديتا الجزائر	المجموعة الإماراتية ELLC	1000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2025، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، ص 15-35.

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن مجموع القرى السياحية المقرر إنجازها عددها 17 قريبة سياحية، وموزعة على الأقطاب السياحية كما يلي:

- القطب السياحي شمال شرق بعدد 02 قرى سياحية وبطاقة إيواء مقدرة بـ 7378 سريرا؛
- القطب جنوب غرب بقرية واحدة ذات طاقة إيواء تقدر بـ 92 سريرا؛
- القطب شمال غرب 03 قرى سياحية بطاقة إيواء تقدّر بـ 6852 سريرًا؛
- القطب السياحي شمال وسط 10 قرية سياحية بطاقة إيواء بـ 39849 سرير.

2- الحركيات الخمس للتفعيل السياحي في الجزائر

تشكل الحركيات الخمس الطريق إنعاش سريع ومستدام للسياحة، مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية، وموقعها الاستراتيجي، وتمثلت هذه الحركيات فيما يلي[1]:

2-1- تثمين الوجهة السياحية: تعاني الجزائر اليوم من بعض الذهنيات السلبية من فوضى وانعدام الأمن والانغلاق وأيضا من غياب الصورة والاستثمارات السياحية، لذلك يجب عليها الاعتماد على مميزاتها القوية من مناخ معتدل ومتنوع ومواقع جذابة وتنوعها الثقافي وسهولة الوصول إليها بغية تقويم صورتها حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة، إن تثبيت الجزائر كوجهة سياحية كاملة يمر بالضرورة على أو عبر وضع استراتيجيات ترقية واتصال لخلق وجهة سياحية تنافسية تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار، والنوعية وبعبارة أخرى الأمر يتعلّق بإعادة الاعتبار للتنافسية السياحية للجزائر بفضل إستراتيجية التسويق السياحي لإعطاء رؤية وقراءة لختم الجزائر، ومن أ جل ذلك يجب ابتكار علامة منتج وتسجيله كمنتوج جزائري سياحي مزوّد بشعار يشكّل قاعدة عمل لمخطط التسويق.

2-2- إطلاق أقطاب الامتياز السياحي: إن اختيار تركيز الوسائل في الأقطاب (على المستوى الوطني) إنما يرمي إلى النهوض السياحي لكافة التراب الوطني، وتفعيل وتفعيل السياحة كون هذه الأقطاب تشكل

[1] بوفاس الشريف،، بن خديجة منصف، **ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 18-19 نوفمبر 2016، ص ص 11-12.

دوافع التنمية السياحية، وقد تم في هذا الصدد الانطلاق في 80 مشروع سيأتي في 7 أقطاب تمثل المشاريع ذات الأولوية للفترة (2008-2015) وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): المواقع السياحية في الجزائر حسب الأولوية السياحية

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
- الشمال الشرقي	23
- شمال الوسط	32
- الشمال الغربي	18
- الجنوب الغربي (الواحات)	04
- الجنوب الغربي (توات قورارة)	02
- الجنوب الكبير (الهوقار)	01
- الجنوب الكبير (الطاسيلي)	00
المجمـــوع	**80**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الحركيات الخمس وبرامج الأعمال ذات الأولوية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، كتاب 2، الجزائر، جانفي 2008، ص 19.

فدور هذا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 يتمثل في تحقيق إستراتيجية التنمية السياحية، بحيث يهدف هذا إلى إنعاش السوق السياحية في الجزائر عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز أو القوى السياحية المدرجة ضمن المشاريع ذات الأولوية المدعومة بمخطط النوعية والشراكة بين القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى مخطط التمويل السياحي بمخطط النوعية والشراكة بين القطاع العام والخاص، والدورات السياحية بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية ويستجيب لطلب السوق، ويتمتع بالاستقلالية وتعدد الأقطاب من خلال دمج العوامل الاجتماعية، والثقافية، والأخذ بتوقعات طلبات السوق.

وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة سبعة أقطاب سياحية وهي:

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق: عنابة، الطارف، جيجل، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس؛
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو؛
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان؛

- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: ألوات، القرارة، طرف القصور، أدرار، تيميمون، بشار؛
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: طاسيلي، إيليزي، جانت؛
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: أدرار، تمنراست.

توفير منتجات سياحية متنوعة ومتكاملة من أجل الاستجابة لتوقعات الزبائن، وهذا من خلال توفير سياحة متنوعة، وتسهيل عملية الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني، من خلال إنشاء مجموعة من القوى السياحية للإمتياز تشجّع على الاستدامة وتنمية القطاع.

2-3- مخطط النوعية السياحية: يحتاج العرض السياحي إلى تطوير النوعية من أجل المحافظة على تنافسية القطاع من خلال التكوين والتعليم، وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تطوير المنتوج السياحي، ويشمل مخطط النوعية السياحية على ما يلي:

- تحسين نوعية وتطوير العرض السياحي؛
- منح رؤية جديدة بالمحترفين؛
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛
- ترقية وجهة الجزائر كوجهة نوعية؛
- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيذاغوجية، وتأهيل المؤطرينالبيذاغوجيين؛
- إعداد مقاييس امتياز للتربية والتكوين؛
- ابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

2-4- مخطط الجودة في القطاع السياحي: تعد النوعية مطلبا ضروريا للدول السياحية الكبيرة، فهي الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني والذي يعاني الكثير من النقائص، تهدف الحركية الثالثة من خلال الارتكاز على التكوين والتعليم وإدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم إلى:

- حث المتعاملين في السياحة على العمل بالإجراءات النوعية؛
- إطلاق مخطط النوعية السياحية مع الرغبة في الإنضمام لعلامة موحدة النوعية السياحية؛
- التموقع منذ الآن ضمن منظور تحسين النوعية، والعرض السياحي، وتشجيع ترقيته في الجزائر وفي الخارج؛
- بعث ديناميكية التكوين وترقية الوجهة السياحية للخارج.

2-5- مخطط الشراكة العمومية والخاصة: يمكن الحديث عن شراكة عمومية خاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة الأكثر فعالية للطلب الجماعي عن طريق تقسيم الموارد، الأخطار والأرباح، فالدولة تلعب دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت في المطارات والطرق في خدمة السياحة، كما تسهر على حفظ النظام العام والأمن، أما القطاع الخاص فهو يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، ويثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف، إن هدف الدولة من خلال هذا المخطط إشراك جميع الفاعلين العاملين في شبكة الإنتاج والتوزيع للمنتج السياحي في مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتج سياحي نوعي.

2-6- تطوير الإستراتيجية للتمويل في قطاع السياحة: يهدف هذا المخطط إلى تسهيل عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية، وفي هذا الصدد تم اتخاذ العددي من الإجراءات سوف تسمح بمرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع في اتخاذ القرار وتقليل المخاطر، بالإضافة إلى تسهيل منح القروض والحسومات، وتمديد مدة القروض والهدف من هذه الإجراءات يتمثل:

- حماية ومراقبة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة؛
- العمل على تجنب المشاريع السياحية التوقف؛
- جذب وحماية كبار المستثمرين المحليين والأجانب؛
- تسهيل وتكييف التمويل المصرفي للنشاطات السياحية، وبخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي.

خلاصة:

من خلال ما سبق خلصنا إلى أن السياحة أصبحت أكثر وأهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في وقتنا الحاضر وهي مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية الانتقال هي مكان لإقامة إلى مكان آخر وللسياحة عدة خصائص تميزها عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي أسهم في تنوع أنماط السياحة تبعا لميولات ورغبات السائحين، وتنقسم السياحة إلى عدة أنواع وفقا لعدة معايير وقد أصبحت السياحة من أكثر الصناعات في العالم مما زاد من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمتها في الدخل الوطني وخلق فرص عمل وتحسين ميزان المدفوعات والحفاظ على البيئة وتعارف وتقارب المجتمعات ورغم ما تملكه الجزائر من مؤهلات ومقومات سياحية إلا أنها مازالت تعاني من ضعف في هياكل سياحية فتضافر جهود الدولة المتمثلة في اهتمامها بالقطاع السياحي بشكل واضح من خلال اعتمادها على سياحة جديدة في رسمها للمخطط التوجيهي لتهيئة السياحية لآفاق 2025، والتي من ضمن أولوياته جعل الجزائر وجهة سياحية وملتقى سياحي بامتياز.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتنمية المحلية

تمهيد

لقد أصبحت التنمية المحلية اليوم الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين ورجال البحث العلمي وتزايد الاهتمام بتنمية المحلية ليس وليد الصدفة، بل هو نتيجة التغيرات التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ولقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة بالجوانب المختلفة للتنمية المحلية، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية؛

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المحلية؛

المبحث الثالث: مقومات واستراتيجيات التنمية المحلية ومصادر تمويلها.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

أخذ مفهوم التنمية يتسع بحيث أصبح يشمل عدة ميادين مختلفة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، والبحث في تفاعلات التنمية يطرح زمرة من الأسئلة هذه الأخيرة فتحت إشكالية التنمية على العديد من العلوم رغم التدخل الذي يظهر فيما بينها، كما أثر البحث عن الإجابة عنها على تعاريف مختلفة لمفهوم التنمية، ونحن بدورنا سنتطرق غلى التنمية المحلية بصفة خاصة، حيث نستعرض تطورها التاريخي وتحديد مفهومها والوقوف على نظرياتها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المحلية

برز الاهتمام بالتخلف كظاهرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كمحاولة لتحليل أسبابه العميقة بهدف تحدي العقبات الأساسية تحرير الاقتصاد من آثار التخلف، وتطبيق استراتيجيات وسياسات تنموية فعالة.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية زاد إحساس مختلف الشعوب والحكومات بانقسام العالم إلى بلدان متقدمة وغنية تخدم أقل من خمس سكان العالم وتستحوذ على ثلثي الدخل العالمي، وبلدان متخلفة وفقيرة تضم حوالي ثلثي سكان العالم ويقل نصيبها ع سبع الدخل العالمي، هذه الاختلافات القائمة بين المجموعتين والتي كرسها الاستعمار والرأسمالية، هي اختلافات من حيث الدرجة وليست من حيث النوع وهناك إمكانية للقضاء عليها.

يعود أول اهتمام بموضوع التنمية للاقتصادي الشهير "آدم سميث" في كتابه "بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم" حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي، وقدم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية تتمثل أساسا في إحداث تغيرات هيكلية، وسياسة اقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الاقتصادي، وكان المنطلق الأساسي لعلم الاقتصاد في تلك الآونة، موجها بصورة رئيسية إلى ما أسماه الباحثون بشروط التوازن الثابت خدمة لطبقة البرجوازية الصاعدة، وما إن انتصرت هذه الطبقة، وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الاقتصاد الغربي قضية التخطيط والتنمية، وبدأت محاولات البحث عن نموذج للتوازن الساكن والذي هو في جوهره رفض للتغير والتطور[1].

[1] رفيق بن مرسلي، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغير ومعوقات التطبيق**، دراسة حالة الجزائر، 2010، ص-ص 11-12.

غير أن فكرة التنمية عادت للظهور سنة 1944 أين تم الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي، حيث أكدت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا على ضرورة تنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، من جهة أخرى وصى مؤتمر كامبردج عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي، حيث أكدت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا على ضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله وظروفه المعيشية ككل، اعتمادا على المشاركة التبعية المحلية لأبناء هذا المجتمع [1].

كما أوصى مؤتمر أشردج Ashridge الذي عقد سنة 1954، لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية، بضرورة تنمية المجتمع المحلي كما ساهم في تحديد مدلوله، وعلى مستوى الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة، وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية ومبادراته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية، وقد تزامن مع مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية المحلية، الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي، دون اهتمام بالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة والإسكان، حيث أنه ووفقا لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف السبعينات، كان أكثر من 80 % من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة، خاصة في المجالات المذكورة مقارنة بالمدن نتيجة هذا الوضع بذر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جيدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان.

ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية الذي يركز على الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية، فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية، الذي يركز على الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية المحلية تعرف بأنها عملية التغير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية، أو حضرية، أو صحراوية) من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص 49.

والمعنوي الحكومي، وصولا إلى ر فع المستوى المعيشي للمواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة[1].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ الستينات القرن الماضي بدأت تظهر بوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالسير على المستوى المحلي تبديل وترفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم[2].

1- تعريف التنمية المحلية

رغم اختلاف وتباين وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية إلا أنه لا يمكن تعريفها بأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغير مرغب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول[3].

- يعرفها محي الدين صابر على أساس أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي من مناطق محددة ويقوم على أساس قواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، وعن طريق إثارة وعي البيئة المحلية يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية.
- وعرفها xavier griffer بأنها مسار التوزيع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل الإقليم معين من خلال طاقات وموارد ذلك الإقليم[4].
- ويرى الأستاذ آرثر دونهام بأن: التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لفرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعية والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في

---

(1) عبد السلام عبد اللاوي ، المرجع السابق، ص 47.

(2) Jeans yves gouth, stratégie de dévelepment tevitareal, et economic, paris, 2003, p 91.

(3) أحمد رشيد، **نظام الحكم والإدارة**، دار المعارف، الإسكندرية، 1989، ص 32.

(4) Xavier griffer, tevitoirs de France, les enjeux économique sociaux de la décentrali-sation, et paris, paris, 1984, p 146.

هذا الحقل على التعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات خفية من المؤسسات الحكومية والأهلية[1].

- كما تعرف كذلك بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة إيجابية لهذا المجتمع وبناء على المبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا تكون الإستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها وإشارتها بطريقة تضمن لها استجابة حماسية فعالية لهذه الحركة[2].

- ومن خلال هذه التعارف السابقة يكون تعريفنا الإجرائي للتنمية المحلية كما يلي: تعتبر التنمية المحلية أسلوب عمل ينطلق من الجزاء إلى الكل يقوم على أسس ومبادئ عملية تهدف إلى رفع وتحسين وترقية الإطار المعيشي لكل أفراد التنمية المحلية.

2- أهمية التنمية المحلية

- تكتسي التنمية المحلية أهمية بالغة خاصة في وقتنا الحالي، حيث تعد أحد الركائز التقدم في الدول النامية هذه الأخيرة التي تحتاج إلى مشاريع تنموية كبيرة تتطلب نوعا من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، خاصة إذا كان هذا المجتمع يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانيات المختلفة.

- إن أهمية التنمية المحلية نابعة في الأصل من تميز المجتمع المحلي جسرا في التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية[3].

- وتأتي أهمية تنمية المجتمع المحلي من حيث أنها وسيلة المجتمعات التنمية لمحاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة، وتعويض فكرة التخلف وعن كانت تمارس في المجتمعات الحضرية والريفية على قدم المساواة، إلا أنها تحظى بالقبول والتطبيق إلى كافة المجتمعات كما يمكن النظر إلى التنمية المحلية على أنها دراسة لأحوال مجتمعنا بحيث تهتم هذه الدراسة في التعرف على الجوانب المجتمع المحلي ومشكلاته وحجم إمكانيته التي يمكن تسخيرها في علاج هذه المشكلات.

3- خصائص التنمية المحلية

تتصف بعدة سمات من أبرزها[4]:

---

[1] مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستراتيجيتها**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 132.

[2] رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 19.

[3] عبد المنعم شوي، **تنمية المجتمع وتنظيمه**، دار النهضة العربية، بيروت 1982، ص ص 54، 55.

[4] عبد السلام عبد اللاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

- إن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر متجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأ....المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة إلى جماعة السياسة، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.
- التنمية المحلية عملية موجهة ومتعددة وواعية يستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية، بل هي عملية إدارية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

المطلب الثالث: نظريات التنمية المحلية

أعطت هذه النظريات في مجملها بعدا جوهريا لمكونات الأقاليم المحلية، وبنيت الدور الذي تلعبه هذه المكونات في بناء المنظومة التنموية الشاملة، ويمكن إيجاز هذه النظريات فيما يلي[1]:

1- نظرية التركيز المحلي للنشاطات

صاحب هذه النظرية هو الألماني "فونثن جون اريش" وهذا في كتابه المعنون "الدولة المنعزلة" وكان ذلك سنة 1926، حيث أسس هذه النظرية على مجتمع من الفرضيات مفادها:

- وجود فضاء متجانس كليا.
- هذا الفضاء المتجانس والسهل يوجد على بعد مسافة بعيدة من المدينة، وهو معزول عن باقي العالم بصحراء.
- عقلانية كل متدخل في الدولة المعزولة.

وتعبر هذه الفرضيات عن معطيات سادت فترة ما قبل ظهور السكك الحديدية، والتي كانت تتميز بارتفاع التكاليف لنقل المنتجات، ووجود نوع من التركيز في النشاطات الزراعية تبعا لمدى تحقيق الربح، والذي يمثل الفرق بين تكلفة إنتاج منتجات زراعية وثمن بيعها، بحيث يتوقف مقدار الربح كذلك على المسافة التي تفصل مناطق الإنتاج الزراعي عن سوق البيع، حيث كلما كانت المسافة كبيرة كانت تكاليف النقل كبيرة، وبالتالي ينخفض مقدار الربح المحقق، كما أن لوزن المنتجات المنقولة دور هام في تحديد مقدار الربح، ومن هذا يرى "فونشن جون را.." أنه يجب زرع المنتجات ذات التكلفة المرتفعة بالتتابع بالقرب من

[1] Idir mohemed sofian, le tourisme peut, il être une solution pour région de bejaia, mémoire vue de obtention de magistere, en science economique-université de bejaia, 2002, p 6-7.

المدينة، وعليه يعمم هذا الاقتصادي الألماني فيرى أنه يجب أن تتمركز مناطق الإنتاج حول المدينة وبالتالي نجد أنه أعطى بعدا جوهريا وهاما لفضاء النشاط وأثره في توزيع الأنشطة [1].

2- النظرية النيوكلاسيكية في الترويج

لصاحبها "فليب يادولن" حيث تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أن الإنتاج في فضاء اقتصادي معين يتم عبر عاملين متجانسين، وقابلين للإحلال هما: رأس المال وإنتاجية العمل، حيث تنشأ علاقة بينهما، وعلاقة أخرى بين عرض العمل، وكثافة رأس المال، كما تقوم أيضا على الفرضية التي تنص على أن تكلفة الانتقال تكون شبه معدومة.

وبتطبيق حساب اقتصادي يقوم على تعظيم الأجر ورأس المال المقابلين لمستويات عرض العمل، حيث توجد منطقتين تتوفر فيها الفرضية، فأما المنطقة الأولى فتنطلق عملية بها اعتمادا على كثافة رأس المال عكس المنطقة الثانية، بحيث أن الناتج الهامشي في المنطقة الأولى يكون أكبر من الثانية، الشيء الذي يجعل مستوى الأجور فيها مرتفعا، ويدفع بذلك العمال في المنطقة ثانية للتروج إلى المنطقة التي تعتمد على كثافة رأس المال في إنتاج كاستجابة طبيعة لارتفاع الأجور، كما أن أصحاب رأس المال سوف يتجهون للاستثمار في المنطقة التي لا تعتمد على كثافة رأس المال بشكل كبير، لأن العائد الرأس المالي فيها يكون كبيرا وهذا ما يعيد عنه فليب يادولت philip yadoult بالنزوح[2].

3- النظرية النيوكلاسيكية في النمو الجهوي

يرى كل من "فريمن وريشاردسن" أن مسار التنمية يكون عبر الاستثمار في فضاء معين يستفيد من عدة تأثيرات خارجية، حيث تنشأ علاقة ثنائية بينه وبين المناطق المحيطة به، والتي تبقى تابعة له، ولكن هذه الوضعية سوف تتغير تدريجيا مع بروز خصائص ومميزات المناطق المحيطة به حيث ستخف حدة التباين في التنمية بين هذا المركز والمناطق المحيطة به.

4- نظرية السلبية الدائرة والتراكمية

حيث يرى صاحب هذه النظرية "مايرل" أن المنطق النيوكلاسيكي حول الترويج والتنمية لا يمكن أن يتحقق لأن الترويج له تكلفة نقدية مرتفعة.

---

[1] jean marie huriot, vanthunen, economie et espace, edition economica, paris, 1985, p 5, 6.
[2] Aydailot, economie règionale et wbaine, edition economica, paris, 1985K p 20.

وهي عملية ترتبط أكثر بالطاقات المنتجة الشيء الذي يخدم المناطق الفقيرة من عمالتها وخاصة المؤهلة منها، كما أن التطور الذي سوف يظهر في المركز، سوف يسير ببطء في المناطق المحيطة بالإضافة إلى ذلك أن حركة رؤوس الأموال سوف تبقى مفتقدة على المناطق التي تحقق أكبر عائد رأس مالي، ومن هنا يرى "مايرل" أنه لا يمكن الاعتماد على حركة عوامل الإنتاج من أجل بعث عملية تنموية، ويبقى ذلك مرهونا بالمساواة في التوزيع بين كثافة عوامل الإنتاج.

5- نظرية التنمية من الداخل

قدم هذه النظرية كل من "قديدش ووالتر ستور "اللذين أعطيا لمفهوم التنمية من الداخل بعدا محليا، كون عملية التنمية ضمن هذا المنظور تنطلق من مقاربة سفلية، تحتية، ذلك بخلاف التنمية الشاملة التي تقوم على مقاربة فوقية حيث يركز مفهوم التنمية من الداخل على القدرات، والإمكانيات الذاتية للفضاء المحلي، بالإضافة إلى الفاعلين المحليين، الذين يجب عليهم ضمن هذا الإطار الاتفاق والمشاركة الفاعلة، عند المشاركة في وضع خطة تنموية شاملة، يتم عندها توجيه قدرات الإقليمي واستغلال موارده المختلفة من طبيعية ومالية وبشرية، بغية تحقيق أهداف التنمية المنشودة في هذا الإقليم وكل ذلك يتم طبعا في إطار اندماجي مع باقي الأقاليم الأخرى وانخراط بذلك في منظومة التنمية الشاملة.

6- نظرية القاعدة

هذه النظرية هي للاقتصادي "هومرهويت "Houmar Houyt الذي طرحها قبل الحرب العالمية الثانية بشكل مبسط، وقام بعد ذلك كل من" دوقلاس نورث" Douglas Nourt و"تيبوت" tybout بتقديم إضافات لها ، وركزت هذه النظرية على علاقات المنطقة بالخارج، حيث أكدت على أنه لا يمكن لأي فضاء أو إقليم أن يحقق التنمية من خلال استغلال قدراته الذاتية وفقط، لأنه مرهون بالمتغيرات والإشارات المختلفة التي تأتي من خارج الخبر المكاني للإقليم، وعلى هذا تنتمي هذه النظرية إلى تنمية الاقتصاديات الجزئية التي تتوقف على التصدير إلى الخارج الذي يقدم إشارات معينة تتمثل بالأساس في الطب الخارجي.

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المحلية

تشمل التنمية المحلية العمليات التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين ظروف الحياة في المجتمع المحلي بهدف المساهمة في التقدم القومي، وتستند على مجموعة من المرتكزات والمبادئ التي تضمن تحقيق أهداف التنمية بشكل سليم كما تشمل التنمية المحلية عدة مجالات، إلا أن هذه الأخيرة تواجهها مجموعة من العوائق كل هذا سنتطرق إليه من خلال مبحثنا هذا.

المطلب الأول: مبادئ وركائز التنمية المحلية

هناك عدة مبادئ وركائز تتصل بقضية التنمية كعملية تكاملية بحيث إن لم تتوفر أو أُهمل بعضها فشلت هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها.

1- مبادئ التنمية المحلية

لقد قام العديد من الخبراء بوضع مجموعة من المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية تتمثل فيما يلي:

1-1- التوازن: هذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع، فكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزنا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى، والتوازن بين المجتمعات لا يعني الاهتمام بها بنفس القدر بقدر تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمة أو السلعية بالمساواة[1].

1-2- التنسيق: هو بهدف إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتظافر جهودها وتكاملها، بما يمنح ازدواج الخدمة أو يتضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزيد تكاليف الخدمات ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد، مما يقلل الحماس للعمل الجماعي ويبدّد الطاقات فيكون له أثر على فشل جهود التنمية [2].

---

[1] محمود محمد محمود، ناجي أحمد عبد الفتاح، **التنمية في ظل عالم متغير**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 32.

[2] زيمبلاوي سفيان، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر حالة بلديات الجزائر الوسطى**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010، ص 48.

1-3- الشمول: ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية فلا يمكن مثلا: الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى سواء الصحية أو الزراعية أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، وهذا يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات[1].

1-4- التقبل والتوجّه: والذي يعني به تقبل أخصائي تنمية المجتمع المحلي الذي يعمل فيه، وفقا لظروف وخبراته وإمكانياته المحدودة وثقافته والقيم والمعايير الموجودة بالمجتمع، كما أنه يجب أن يراعي الفروق الفردية بين أفراده وقياداته، والفروق الفردية بين المجتمعات المحلية المختلفة، ويجب هنا أن نوضح هذا التقبل لا يعني تسليم أخصائي التنمية بكل القيم والمعايير التي قد تعيق تقدم المجتمع وتنميته، ويقاوم محاولات التغيير الاجتماعي ويقف حجر عثرة في عمليات الإصلاح المعتمدة على المساعدة الذاتية، ولهذا فإن الموقف في هذه الحالة لا يظهر أخصائي التنمية أي استياء أو نقد للمواطنين حتى يمكنه كسب ثقتهم في إيقاظ الرغبة في المواطنين بعد ذلك التغيير، أي تغيير اتجاهاتهم وقيمهم ونحو التغيرات المراد إحداثها، وبمعنى آخر، فإن توثيق العلاقة بالمواطنين يجعلهم يتقبلهم توجيهات أخصائي التنمية [2].

1-5- الاستعانة بالخبراء : تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة مما يستوجب تكاثف كافة جهود المسؤولين في قطاعات مختلفة، وهذا يستلزم ضرورة رجوع أخصائي تنمية المجتمع إلى المختصين، في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر لذلك فيستعين بالتربويين في المشروعات التربوية، وبالأطباء عند دراسة مشروعات الصحة....وهكذا[3].

1-6- التقويم : يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع عمليات التقويم بصفة مستمرة وذلك للتأكد من نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل وينص التقويم على عنصرين هما[4]:

- مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة إشراكهم في عملية تنمية المجتمع؛
- مدى التغير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.

---

[1] نبيل حليلو، **التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2012، ص 48.

[2] خيضر خنفري، **تسويق التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 28.

[3] نفس المرجع ، ص 29.

[4] مريم أحمد مصطفى، **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص ص 45-47.

الشكل رقم (02): مبادئ التنمية المحلية

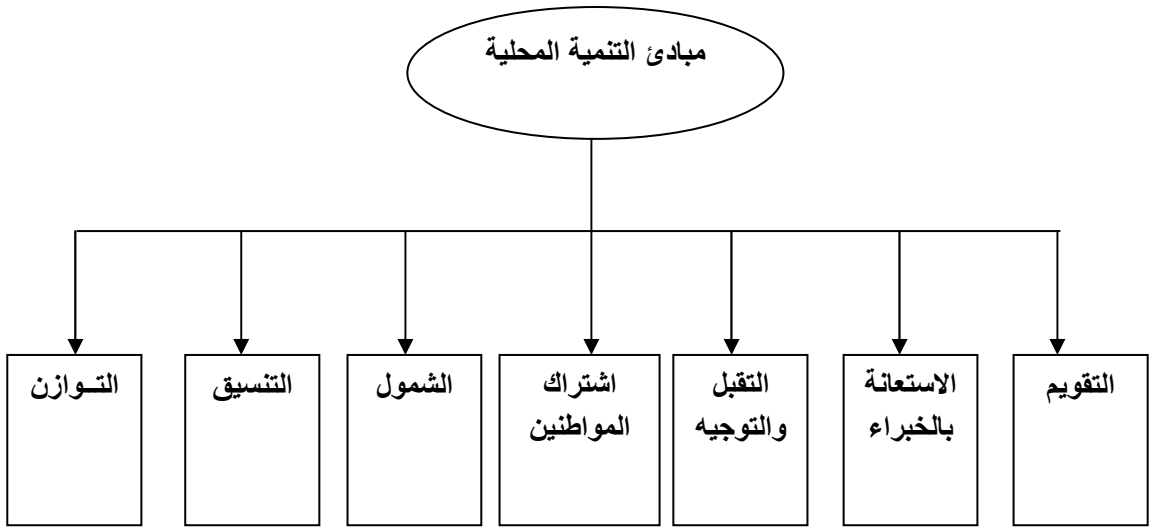

المصدر: محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص 45.

2- ركائز التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية المحلية، مرتبط بالاعتماد وتفعيل الركائز الأساسية لها والمتمثلة فيما يلي[1]:

2-1- المشاركة الشعبية :يجب إشراك جميع أطراف المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل: الإدخار والاستهلاك.

إن المشكلة الحقيقة التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم إشراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها[2].

كما يمكن أن تكون بواسطة دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم والرقي بنوعي حياتهم، وذلك عن طريق:

---

[1] فرح روقات، **دور القطاع السياحي في التنمية المملية دراسة حالة مركب حمام الصالحين خنشلة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 31.

[2] مريم أحمد مصطفى، **دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 186.

- تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية؛

- تشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية بكافة مستوياتها وفئاتها للإرتقاء بقدراتهم على القيام بمهامهم في المشاركة الشعبية، وتشجيع فرص تبادل الخبرات التنموية ونماذج المشاركة فيها بين القيادات[1].

2-2- التخطيط المحلي: يعتبر التخطيط المحلي للتنمية تخطيط من أجل الجماهير، يهدف بالدرجة الأولى إلى تنظيم أوجه النشاط المختلفة لهم في كافة القطاعات، وعلى كافة المستويات، وهو الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المسؤولين في الحكم المحلي ولنجاح عملية التخطيط للتنمية يجب مراعاة ما يلي:

- أن يكون التخطيط واقعيا على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة؛

- أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لتحقيق الأهداف المنشودة؛

- أن يكون التخطيط مرنا، بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم [2].

2-3- تكامل مشروعات الخدمات :وذلك يعني ارتباط تخطيط وتنفيذ برنامج معين ببقية البرامج الأخرى وتحديد الأهداف العامة والنوعية، لبرامج كل قطاع ومراعاة التنسيق فيما بينها، ثم فيما بينها وبين غيرها من برامج القطاعات الأخرى، مع تحديد واضح لأبعادها البشرية والمكانية والزمنية[3].

2-4- الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج في الخدمات الطبية والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الائتمانية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن التي تسدد في الوقت نفسه حاجة قائمة والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع، بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذن فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية[4].

2-5- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع : يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضاري المقصود، حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال

---

[1] مريم أحمد مصطفى ، المرجع السابق، ص 187.

[2] المرجع نفسه، ص 167.

[3] فهمي محمد سيد، **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 197.

[4] السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي مساهمة صندوق الزكاة والوقف**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاد التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 30.

موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسيّر المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه يكون قادرا على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسيّر الأجنبي.

كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في: انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على مورد ذاتي[1].

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية

التنمية ليست مجرّد نمو اقتصادي وارتفاع في معدلات الدخل الفردي، بل هي عملية شاملة تعنى بالإنسان مثلما تعنى بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية [2].

وعليه فقد برزت العديد من المجالات التنموية نذكر منها:

1- التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية تحسين وتنظيم للموارد الإنتاجية (المادية والبشرية) بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من السكان عامة والفرد من القوة العاملة بصفة خاصة خلال فترة معينة من الزمن[3].

والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بالشكل المطلوب إلا بمجهودات جميع أفراد المجتمع وتتطلب تفاعل الفرد معها لغرض إنجاحها، وفي نفس الوقت يتعين أن يقتنع الفرد بأن ثمار التنمية لابد وأن تعود عليه بالخير، وبالتالي فإن للفرد مصلحة حقيقية في تحقيق التنمية[4].

2- التنمية الاجتماعية: ويقصد بها الارتفاع في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد لعلى تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر خاصة في المجتمعات المحلية من خلال خلق

---

[1] فهمي محمد السيد، **مرجع سابق**، ص 198.

[2] حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 54.

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 27.

[4] محمد القريشي، التنمية الاقتصادية، **نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 123-124.

فرص عمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية.

وعليه فإن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية الحياة وهذا لا يأتي إلا بإشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة[1].

3- التنمية السياسية: وتعرف التنمية السياسية بأنها الحركة نحو نسق سياسي يستطيع أن يواجه الأعباء التي تواجهه، ويتضمن ذلك عملية النمو المطردة التي تطرأ على القيم والاتجاهات والأنساق الأساسية، وتتحقق فيها درجة عالية من التنظيم، يقتضي ذلك زيادة اللامركزية واتساع المشاركة السياسية، ولهذا تعتبر الأحزاب والأنساق الحزبية عاملا هاما في قياس التنمية السياسية[2].

4- التنمية الإدارية: إن التنمية هي تعبير عن حيوية السياسة وتطويرها في كافة النواحي فهي تضم أيضا المجال الإداري حيث لا يمكن أن يحقق المجتمع التنمية المنشودة دون توفره على قيادات إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط والتكامل بين أفراد المجتمع المحلي، والثقة اللازمة بين الرؤساء والمرؤوسين وضرورة تضامنهم والقيادة الإدارية لابد أن تعوز على رصيد عالي من المعرفة والخبرة وأن تكون مواكبة للمستجدات في الإطار المنهجي، وتطبيقه وأن تكون على إدراك للمعطيات المحلية.

ولهذا فإن القيادات المحلية لابد أنن تخضع إلى التدريب والتوجيه والتكوين باستمرار، خاصة في المجال الإداري حتى تتعرف أكثر على آخر تقنيات التسيير والإدارة[3].

المطلب الثالث: عوائق التنمية المحلية

وتشمل عقبات متنوعة ومتباينة، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وهي عقبات إدارية، اقتصادية، واجتماعية ونوجزها بصورة مختصرة كالآتي[4]:

---

[1] حسين عبد الحميد رضوان، **التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 64.

[2] حسين عبد الحميد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، الطبعة الثالثة، المكتبة الجامعي ،الحديث، مصر، 2002، ص 30.

[3] حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 12.

[4] محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص ص 117-118.

1- العقبات الاقتصادية

وتتركز في الجوانب التالية:

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات؛
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية؛
- قلة مع عدم القدرة على الإدخار مما يضعف حافز الاستثمار.

2- العقبات الاجتماعية

وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي ومعرقلة لعملية التنمية المحلية وهي عملية متنوعة وأبرزها ما يلي:

- المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع، وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية.

- تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية الإدارية على المستوى المحلي.

3- العقبات الإدارية

يمكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة فيما يلي:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز؛

- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بإعداد النشاط التنموي إضافة إلى محدوديته وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين؛

- سوء تسيير الموارد البشرية، حيث أدى ذلك إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الإنحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات[1].

---

[1] ربان عبد السلام، **إشكالية التنمية المحلية ومدى فعالية البرامج البلدية للتنمية بولاية الأغواط**، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 13-14.

4- العقبات الديموغرافية

يعتبر النمو الديموغرافي معوقا من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية أي أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع[1].

5- العقبات الثقافية

تتمثل معظم هذه العوائق في التقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد في هذه التقاليد ورفضهم للتغيير والتعديل، كذلك المعتقدات السائدة تعرقل برامج التنمية، حيث يقف أفراد المجتمع في وجه التغيرات الحديثة لاعتقادهم أنها تضرهم ولا تنفعهم[2].

6- العقبات التكنولوجية

يتوجب على الدول النامية بدل جهود مضاعفة لزيادة مستوى إنتاجها وهذا لا يتم إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وإخضاعها للبرامج التنموية [3].

7- العقبات المادية

إن عدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية يعتبر من أهم العوائق التي تشغل المحليات نظرا للفقر الشديد الذي تعانيه لذلك يجدها تعتمد بدرجة عالية على المعوذات من الحكومة المركزية[4].

المبحث الثالث: مقومات واستراتيجيات التنمية المحلية ومصادر تمويلها

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من البرامج في مختلف المجالات، وحتى تنجح في ذلك يجب أن تتوفر لديها مجموعة من الشروط وأن تأخذ نماذج وإستراتيجيات مختلفة.

المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية

بالنسبة لمقومات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها:

---

[1] بوسمعهن أحمد، **الاستثمار في المؤسسات الصغيرة ودوره في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي بالزائر**، ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص ص 109-110.

[2] نفس المرجع ، ص 112-113.

[3] نفس المرجع، ص 115.

[4] نفس المرجع، ص 116-117.

1- مقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية[1]، كما تتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وهذا بالتخطيط المالي الجيد والرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق الأهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

2- المقومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية.

فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يسير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

- **الأول:** هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.
- **الثانية:** أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب البشرية الاقتصادية والثقافة وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه الطاقات والقدرات الذهنية وجسدية تفوق كثير ما تم استقلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع الأمثل المختلفة وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يأتي ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفضيلها ميدانيا وهذه بوضع إستراتيجية تنمية الموارد البشرية، هذه الإستراتيجية يجب أن تذكر على مجموعة من المحاور وهي:

---

[1] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 203.

- **الرعاية الاجتماعية:** وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في الغذاء، التعليم، السكن، التوظيف.

- **التأهيل الفني:** يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ويندرج تحت إطار عمليات التدريب، الإعلام نشر الوعي الثقافي والفكري.

- **المشاركة الجماعية:** تعني إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقسيمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسين المواطن بدوره وأهميته بالمجتمع وفي العملية التنموية.

إن تطبيق هذه الإستراتجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية لتنمية أي مشروع تنموي [1].

3- المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام الإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة مركزية إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

وتهدف الإدارة المحلية بأنها:

- النظام الإداري الذي يقوم على وظائف الإدارة وبين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقاءها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة[2].

ومن خلال استقراء ما سبق من تعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بخصائص:

- وجود المصالح محلية تختلف عن المصالح القومية؛
- إنشاء هيئات محلية منتجة مهمتها إنجاز تلك المصالح؛
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما[3]:

---

[1] محمد رياض غنيمي، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989، ص 56.

[2] محمد الصغير بعلي، **قانون إدارة المحلية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 03.

[3] منال طلعت محمود، **مرجع سابق**، ص 205.

- **مبدأ الديمقراطية:** ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية كلما كان ذلك مؤشرات على الديمقراطية.
- **مبدأ اللامركزية:** أي أن تسند مسألة الفشل في بعض الأمور إلى الهيئات المستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها[1]:

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقسرها على الأعمال الإدارية المهمة؛
- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلاءم الحاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق؛
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفعالية والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات؛
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

المطلب الثاني: نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية

1- نماذج التنمية المحلية

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاث نماذج هي:

1-1- النموذج التكاملي: يتكون هذا النموذج من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية (الاقتصادية والاجتماعية) فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تخفض التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية المستشارة [2].

ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الإدارية القائمة.

---

[1] أيمن عودة المعاني، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] نبيل السمالوطي، **علوم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 190.

يشترط لنجاح هذا النموذج توافد شكل من أشكال الانفصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية الهيئات الفرعية الوظيفية من خلال لجان دائمة ومشتركة، كما يتطلب توافر قدر من لامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة [1].

1-2- النموذج التكييفي Adoptire type : يتفق هذا النموذج السابق في كونه ينبثق على المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية، ويسمى هذا النموذج بالتكييفي لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي برامج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية.

وعندما تلجأ الدولة المستقلة حديثا إلى هذا النوع من النماذج نظرا لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات ولكن سرعات ما تنتهي بتطبيق النماذج التكاملي حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية.

1-3- نموذج المشروع projet type: يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة ومن هنا جاء الاختلاف فيه وبين النموذجين السابقين، يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث أن النموذج التكاملي يطبق على المستوى ككل.

يعتمد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمك أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي يطبق على المستوى القومي إذ ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية [2].

2- إستراتيجية التنمية المحلية

إن رسم أي إستراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يأتي إلا إذا كان تصورا واضحا لطبعة الأهداف المطلوبة حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها وهذا لا يأتي إلا إذا كان لدينا تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك ذلك لأن التنمية المحلية هي جزء متكامل مع التنمية

[1] أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 29.
[2] أنفس المرجع ، ص 27.

الوطنية الشاملة وأي انفصال عن المبادئ والأهداف يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق العديد من المشاكل على المدى الطويل.

ولعل من بين أهم عناصر إستراتيجية التنمية المحلية ما يلي:

- مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل يتدخل الدولة وتوجيهها المستمر؛
- إن أي إستراتيجية التنمية المحلية لابد أن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاقتصادية، الثقافية، السياحية، والاجتماعية، المجتمع المحلي لذلك بأفراد المجتمع المحلي أكثر قدرة من غيرهم على فهم طبيعة بيئتهم المحلية وإمكانيتهم ومواردها فضلا عن دور الحكومة والهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية؛
- لابد أن تكون للتنمية المحلية رؤية عملية تبدأ من العموميات وتنتهي إلى الجزئيات ومن الملائم لأن يعلم مخطط التنمية أن الإلغاء المشاكل الكبرى سيؤدي آليا في كثير من الأحيان إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت إنتاجا هامشيا لها [1]؛
- الاستخدام المثل لكافة الإمكانات والمورد المتاحة والمتوفرة بالمحليات بالإضافة إلى الاعتماد على الذات من خلال تسيير المعونات والدعم الحكومي المقدمين من طرف الدولة لإرساء قواعد التنمية المحلية وإشباع كافة الحاجات المطلوبة؛

إن الوضع هذه الاستراتيجيات ورسم مختلف السياسات الملائمة لها تستهدف في المقام الأول تحقيق برامج ومشروعات التنمية المحلية في الميادين والمجالات المختلفة.

المطلب الثالث: برامج ومشاريع التنمية المحلية ومصادر تمويلها

1- برامج ومشاريع التنمية المحلية

هناك العديد ممن البرامج والمشروعات التي يمكن الاسترشاد بها في تحقيق التنمية المحلية بمساعدة ومشاركة أهالي المجتمع ويمكن حصر معظم هذه البرامج والمشروعات فيما يلي: [2]

1-1- برامج عمرانية: تتمثل هذه البرامج:

- توفير مساكن مناسبة لأهالي المجتمع.

---

[1] سامية محمد جابر وآخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 29.

[2] محمد سيد فهمي، **تقويم برامج التنمية المجتمعات الجديدة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ص 195، 196.

- تشجيع المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرق وإنشاء الحدائق ورعايتها وزرع الأشجار وحملات النظافة العامة.
- أشغال الطرق والمطارات.
- إنشاء الجسور والسدود.

1-2- برامج اجتماعية: تشمل هذه البرامج:

- إنشاء دور الحضانة.
- إنشاء مشروعات للأسرة لمساعدة الأسرة في زيادة دخلها.
- تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار من خلال إنشاء المؤسسات الادخارية وترغيبهم في هذه العملية لتنمية الموارد والمدخرات المحلية.

1-3- برامج صحية: تتمثل هذه البرامج:

- تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لنوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة وينظم الندوات لنوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة.
- التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.

1-4- برامج تعليمية: تشمل هذه البرامج:

- إنشاء فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة.
- التوسع في إقامة المكتبات العمومية لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع.
- التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة.

1-5- برامج ثقافية: وتشمل هذه البرامج:

- تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول قضايا تدعيم التنمية وتناقش الأحداث الجارية.
- إنشاء مكتبات عامة لتشجيع المواطن على الإطلاع والثقافة.

1-6- برامج زراعية: وتشمل هذه البرامج:

- فتح المسالك الفلاحية وفك العزلة على المناطق ذات الطابع الفلاحي.
- توسيع المساحات الخضراء.
- إنجاز قنوات السقي.

1-7- برامج خدمية: وتشمل هذه البرامج:

- توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي....الخ.

- إعادة تأهيل مرافق ودور الشباب لكي تساير التطورات الحالية.

1-8- برامج صناعية: وتشمل هذه البرامج:

- توسيع شبكة تغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسب تمويلية معينة.
- تهيئة المناطق الصناعية.
- إنجاز وحدات صناعية تستوعب عدد لا بأس به من اليد العاملة تهدف هذه البرامج والمشروعات إلى تلبية الحاجات المطلوبة من الأفراد.

2- مصادر تمويل التنمية المحلية

إن توفير الموارد المالية المحلية على مستوى الوحدات المحلية يشجع هذه الهيئات للمبادرة بمشروعات التنمية المحلية لرفع من مستويات المعيشة للأفراد، حيث أن تنفيذ أي مشروع مرتبط أساسا بمدى توفر الموارد المالية ويمكن تقسيم الموارد إلى:

- الموارد الذاتية.
- الموارد الخارجية.

2-1- الموارد المحلية الذاتية:

تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه بحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، وعموما تتمثل هذه الموارد في:

- **الضريبة المحلية:** هي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة[1].

وبالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة من قبل جميع مواطني وأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة، وبهذا فإن مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة أن تتحقق القواعد العامة للضريبة التي من أهمها تحقيق العدالة والمساواة في التضحية بالإضافة إلى محلية الوعاء والسهولة تقدير الضريبة المحلية

[1] مراد محمد حلمي، **مالية الهيئات العامة المحلية**، مطبعة النهضة، مصر، 1962، ص 63.

لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازناتها تبعا لتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها[1].

- **الرسوم المحلية:** يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تقدم إليه خدمة في كل مرة، معينة تعود عليه بنفع خاص، ويتميز الرسم المحلي خصائص:

- لا يفترض في الرسم المحلي بالضرورة أن يغطي تكلفة الخدمة بالكامل، ولا يجوز الربح منه بغية كف أفراد المجتمع المحلي عن استغلال هذه المرافق.

- تفرض الرسوم المحلية آنذاك استفادتها بالمنافع العامة المحلية، وتدفع هذه الرسوم بنسب متفاوتة حسب الأهمية النسبة كل نشاط[2].

- **إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية:** يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد فيها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجار التي تحصل عن طريق تقويم خدمة السكن المحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن أو تأثيرها بإيجارات ملائمة لمحدودي الدخل فأصبحت بذلك هذه الإيجارات موردا هاما للمحليات[3].

- **المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية:** لاشك أن الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي هي تلك الأرصدة الفخمة من طاقات الجماهير التي لا حدود لها، الطاقات المادية والبشرية والطاقات الفنية في المدينة والقرية، وفي المصانع وفي المصانع وفي المدارس والجامعات وجمع المواطنين الذي يعملون في الخارج كل هؤلاء يملكون رصيد ضخم إذ جندوا ووجهوا الوجهة السليمة فهم سيكونون الأساس الجيد لتطوير المجتمع تطورا يبلغ حد الثروة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

1- **الموارد المالية الخارجية:** إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة النفقات مشروعات التنمية المحلية المطلوبة، ولذلك يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية وتسمى هذه الموارد بالخارجية لأنها تأتي من مصادر خارج نطاق الوجدان المحلية.

إن الفصل بين هذين النوعين من الموارد المالية تكمن أهميته في إبراز مدى الاعتماد الذاتي للجماعات المحلية على إمكانيتها ومواردها الذاتية، وإبراز حجم الموارد الخارجية والتي تتمثل في:

- **الإعانات الحكومية:** غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساحات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على المقابل أي بدون أن ت لزم المستفيدين برد هذه

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص73.

(2) بركات عبد الكريم صادق، **المالية العامة، الدار الجامعية**، مصر، 1986، ص 165.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 82.

المساعدات لا نقديا ولا عينا، وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات [1]، وتؤدي هذه الإعانات أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفواق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الفنية.

- **القروض:** تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز الميزانية على تغطية نفقاتها ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد دون إذن من الحكومة، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدى القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه [2].

- **التبرعات والهبات:** تعتبر التبرعات والهبات موردا من الموارد والمجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي يقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أ حد المغتربين لتخليد اسم بلده.

وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية وبتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء كانت من الهيئات أو أشخاص أجانب بشكل هذه الموارد المالية الذاتية الخارجية للمحليات مصادر التمويل المحلي الموجه لتحقيق معدلات متزايدة في التنمية المحلية لتحقيق مستوى أفضل من المعيشة لأفراد الوحدات المحلية، وهذه الموارد المالية المحلية الذاتية والخارجية تختلف عن دولة لأخرى حسب النظام المحلي المتبع لكل دولة[3].

- **الصندوق المحلي المشترك للجماعات المحلية (TCCL):** يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات الطابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأ سنة 1973 [4]، وهذا تطبيقا لأحكام المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 التي أقرت إنشاء هذا الصندوق.

وتتمثل مهمة هذا الجهاز فيما يلي:

---

[1] حسين الصغير، **دروس في المالية والمحاسبة العمومية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 47.

[2] حياة بن ساعين، وسيلة السبتي، **التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من اقتصادية الدول النامية**، الملتقى الدولي حول السياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص 05.

[3] حياة بن سماعين، وسيلة السبتي، **مرجع سابق** ، ص 6.

[4] المرسوم رقم 73، 134 المؤرخ في 09 أوت 1973، المتخذ من إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية، ج ر، ج ج، العدد 67 لسنة 1993.

- يوفر للجماعات المحلية المعنية تخصصات الخدمة العمومية الإجبارية؛

- تقديم المساعدات مالية للجماعات المحلية التي تواجه معينة مالية صعبة، والتي يتعين عليها أن تواجهه كوارث أو أحداث طارئة؛

- تقديم إعانات مالية للولايات والبلديات لتحقيق مشاريع تجهيز أو استثمارا، طبقا لتوجيهات المخطط الوطني للتنمية، مساهمة منه في حركة التنمية المحلية على غرار الإعانات المالية الموجهة إلى البلديات لإنجاز وترميم المدارس الابتدائية وتجهيزها وبناء دور الحضانة...الخ؛

- القيام بالدراسات والتحقيقات والأبحاث التي ترتبط بتطور التجهيزات والاستثمارات المحلية وإنجازها؛

- تمويل جميع أعمال تكوين موظفي الإدارة المحلية والمؤسسات والمصالح العمومية المحلية وتحسين مستواهم.

خلاصة:

تعتبر التنمية المحلية العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين ظروف الحياة في المجتمع المحلي، بهدف المساهمة في التقدم القومي، وتستند على مجموعة من المرتكزات والمبادئ التي تضمن تحقيق أهداف التنمية المحلية بشكل سليم، كما تعتبر أداة من أدوات ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن بإتباع سياسات واستراتجيات معينة بإنجاز مختلف البرامج التنموية.

غير أن هذه الأخيرة (التنمية المحلية) يتعرض تحقيقها وتجسيدها جملة من العوائق التي تسعى الدولة لإيجاد حلول لها.

الفصل الثالث:

تقييم دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية جيجل

تمهيد

تعتبر ولاية جيجل مدينة عريقة تعود إلى آلاف السنين، وهي تمتلك إمكانيات طبيعية هائلة وطاقات بشرية معتبرة تجعل منها مقصدا سياحيا هاما، هذا بالاضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي تحتله والمطل على البحر الأبيض المتوسط جعلها تتمتع بمؤهلات طبيعية مكنتها من تنمية الحركة السياحية بها، وبالتالي أصبحت مركز جذب واستقطاب للسياح سواء من داخل أو خارج المنطقة، وبهذا أصبحت لها مكانة في تحقيق التنمية المحلية، لما لها من دور كبير في تحسين الجوانب الاقتصادية والاجتماعي والثقافية، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل:

- **المبحث الأول:** واقع السياحة في ولاية جيجل.
- **المبحث الثاني:** المؤشرات السياحية لولاية جيجل.
- **المبحث الثالث:** مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية لولاية جيجل.

المبحث الأول: واقع السياحة في ولاية جيجل

تعتبر ولاية جيجل من أكثر الولايات الجزائرية التي تتربع على مقومات سياحية تؤهلها، منها الطبيعية ومنها المادية والتاريخية، حيث تعتبر السياحة في الولاية من أهم قطاعات التنمية الاقتصادية، وهذا نتيجة الشريط الساحلي الذي يميزها عن باقي السواحل لطوله البالغ 120 كلم وبنظافته، مما أهلها لتكون ولاية سياحية معتبرة.

المطلب الأول: تقديم ولاية جيجل

تحتل ولاية جيجل موقعا في الشمال الشرقي للوطن، وهي الولاية الجزائرية رقم 18، تقدر مساحتها 2398 كلم، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب ولايتي سطيف وميلة، ومن الشرق ولاية سكيكدة، ومن الغرب ولاية بجاية، وتعتبر من بين المناطق التي تعرف أكبر تساقط للأمطار في الجزائر، إذ يبلغ معدل التساقط السنوي بين 800 و1200 ملم، كما يسودها مناخ متوسطي ممطر وبارد شتاءا بدرجة حرارة تتراوح بين 20° و30° درجة.

1- تاريخ الولاية

مرت ولاية جيجل في تاريخها بعدة مراحل نتيجة احتكاكها بالعديد من الحضارات ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

تأسست مدينة جيجل حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف الفينيقيين، وينحدر اسم المدينة تحت لفظ ايجيلجيلي igigiligi وهي كلمة ترجع لزمن الفينيقيين الذين أشروا إلى وجود شبه جزيرة على الساحل الشمالي الشرقي للجزائر، كما يطلق عليها ما يسمى "جيل جيل" نسبة إلى حيز صخري مستدير، وقد تغير هذا الاسم بتعاقب مراحل التاريخ فتحولت من ايجيلجيلي إلى جيجلي وفي الأخير "جيجل".

وفي الفترة الرومانية أعيد بناء ولاية جيجل وفق التخطيط الروماني، وقد أشارت مصادر تاريخية أن سكانها كانوا من قدماء المحاربين الرومان، ومن آثار الفترة الرومانية بالمنطقة فسيفساء، جميلة بألوان مختلفة لقرية الطويلية.

[1] الديوان الجيجلي للسياحة .http://www.ojt.dz le : 13/04/2018, à : 15 :01.

بمجيء البرابرة في القرن الخامس ميلاد يتم احتلال مدينة جيجل وقد أصابها الخراب ما أصاب الإمبراطورية الرومانية، الذين قضوا على الازدهار الذي عرفته المدينة خلال العهد الروماني.

وبعدها جاء الغزو البيزنطي واحتلال جل السواحل الإفريقية بما فيها مدينة جيجل.

بعد الغزو البيزنطي أتى عصر الفتحات الإسلامية على يد "موسى بن نصير" ونظرا لما تمتاز به المدينة من موقع إستراتيجي فإن الفاتحين تحملوا مشقة عبور المغرب العربي وإسبانيا وجعلوا من جيجل مركزا عربيا تابعا للقيروان.

وفي بدايات القرن العاشر اتهم أهالي قبيلته كتامة الكبرى إلى الفاطميين وتحالفوا معهم للقضاء على الحكم القيرواني.

وبعد رحيل الفاطميين وقعت مدينة جيجل تحت سيطرة الزيريين ثم الحماديين ثم المهديين وظلت طمعا لعدة دول حاولت غزوها واستعمارها عدة مرات، إلى ألأن استنجد سكان الولاية بالأخوين عروج وخير الدين بربروس لتصبح أول مدينة يدخلها الأتراك، ثم بعدها احتل الاستعمار الفرنسي مدينة جيجل.

المطلب الثاني: الهياكل القاعدية لولاية جيجل

1- المنشآت الاقتصادية

تتوفر ولاية جيجل على شبكة هامة من هياكل قاعدية متنوعة، سكات حديدية، مطارات وموانئ.

1-1- شبكة الطرقات: تتمتع الولاية بشبكة طرق كثيفة نسبيا، تسمح بهيكلته وتنظيم مجالات الولاية وتدعيم تنميتها السياحية وهي المسالك المفضلة في النشاط السياحي وتقدر بـ 1756.60 كلم مصنفة ومقسمة كالآتي:

- طرق وطنية: محور الطريق الوطني 43/27 الذي يقطع الولاية من الغرب إلى الشرق ومحور الطريق الوطني 77 في طريق التهيئة (الربط بين جيجل وسطيف) بطول يقدر حوالي 204.30كلم.
- طرق ولائية: (99، 132، 135، 137، 147، 150، 170) بطول يقدر بـ 366.30.
- طرق بلدية: بطول 1186م.

1-2- شبكة السكك الحديدية: التي تربط جيجل بشبكة السكك الحديثة الوطنية بخط يبلغ طوله 137 كلم، والمجهز بثماني محطات مجهزة ومحطة أخرى للفوز (بازول) بطاقة شحن تصل إلى 8 مليون طن سنويا من البضائع.

1-3- الطاقة الكهربائية: تعتبر الكهرباء من الشروط الواجب توفرها بأي نهضة اقتصادية واجتماعية، إذ تحتوي ولاية جيجل على شبكة توزيع عالية، هذا ما يسمح لها بتغطية كافة تراب الولاية، يعتبر المركز الحراري بأشواط ذو طاقة 630 ميغا واط وأهم مصدر للطاقة بالولاية، ويبلغ معدل التغطية الكهربائية بالولاية 98 %.

1-4- الغاز الطبيعي: تمون الولاية بالغاز الطبيعي عن طريق خط الغاز الرابط بين "رمضان جمال" بسكيكدة وجيجل على مسافة 122 كلم ويبلغ معدل التغطية بالغاز بالولاية 51%.

1-5- الموانئ: تتوفر الولاية على أربع موانئ:

- الميناء التجاري جن جن: يقع بالطاهير ولاية جيجل قرب مطار فرحات عباس، طاقة استعابية 4.5 ملين طن سنويا، يستجيب لكل التقنيات الحديثة، في مجال النقل البحري، يحتوي على أرضية يصل عمقها إلى 18.2م، موصول مع أهم محاور الاتصالات لاسيما المنفذ شمال جنوب جيجل- سطيف، وخط السكك الحديدية مما يجعله المحور المفضل للنقل الأوروإفريقي.
- منائين للصيد البحري بكل من جيجل والزيامة المنصورية.
- ميناء للصيد والنزهة بالعوانة، المشروع في المراحل الأخيرة للإنجاز.

1-6- المطار الدولي: وهو مطار فرحات عباس ببلدية الطاهير بالقرب من المنطقة الصناعية وميناء جن جن وهو همزة المواصلات الجوية الداخلية والخارجية، يقع على بعد 15 كلم من مدينة جيجل وعلى بعد 100 كلم من مطار بجاية، وهو من شأنه أن يسهل الحركة السياحية، ويساهم في تطويرها بشكل جيد.

1-7- الهياكل التعليمية: وتتمثل في:

- جامعة جيجل: والتي تنقسم بدورها إلى فرعين:
  - الجامعة المركزية بعاصمة الولاية.
  - القطب الجامعي تاسوست.
- معاهد التكوين المهني: جهاز تكوين مهني متنوع يضم معهدا و15 مركزا و8 مدارس معتمدة بقدرة إجمالية تعادل 3875 مقعدا بيذاغوجي.

2- المؤسسات السياحية

2-1- مؤسسات الإيواء: هي كل هياكل الاستقبال التي يلجأ إليها السياح من أجل الإقامة وكلما كان العرض فيها مثير ومريح كلما زاد الإقبال عليه وبالتالي زيادة الإقبال السياحي على المنطقة، وتتمثل هذه الهياكل في الولاية بشكل أساسي في: الفنادق والمخيمات العائلية وبيوت الشباب.

الفنادق: يوجد حاليا بولاية جيجل 26 فندقا غير مصنف، بطاقة الاستيعاب 1777، وفي الواقع قطاع الفندقة في ولاية جيجل لم يرقى إلى طموح الولاية لتطوير النشاط السياحي ولتلبية الطب السياحي على الولاية خلال الموسم السياحي وينجلي ذلك بالتجاهل.

المخيمات العائلية: تتوفر الولاية مع 19 مخيم تجاري خلال موسم الاصطياف 2017، بطاقة استيعاب 4689 سريرا.

بيوت الشباب: تتوفر الولاية على 05 بيت الشباب.

2-2- وكالات السياحة والأسفار:

تتوفر ولاية جيجل على 7 وكالات للسياحة والأسفار لسنة 2017.

المطلب الثالث: الإمكانيات السياحية في ولاية جيجل

تزخر ولاية جيجل بإمكانيات طبيعية ثقافية تاريخية متنوعة جعلتها تمتاز بجاذبية سياحية، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

1- المقومات الطبيعية: تتمثل المقومات الطبيعية للولاية فيما يلي[1]:

الشريط الساحلي: امتداد طبيعي على طول 120 كلم من زيامة منصورية غربا إلى واد الزهور شرقا تصادفك شوائط وخلجات متناثرة على طول السواحل، يضم الشاطئ الجيجلي 50 شاطئ منها شواطئ ذات الرمال الذهبية الواسعة والشواطئ الصخرية.

الكورنيش الجيجلي: هو عبارة عن لوحة طبيعية خلابة تتعانق فيها الجبال مع البحر، ممتدة من زيامة المنصورية إلى العوانة تتخللها غابات الفلين، يمتاز بندرة جماله فهو يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي.

[1] منوغرافيا السياحية لولاية جيجل، **مديرية السياحة والصناعات التقليدية**، 2016.

الكهوف العجيبة: تعد من أهم المعالم السياحية، تقع بين العوانة وزيامة المنصورية على بعد 35 كلم عن وسط المدينة وقد اكتشفت سن 1917 م من طرف عمال الجسور والطرقات أثناء قيامهم شق الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين جيجل وبجاية، هذه المغارة تشكل ظاهرة كونية عجيبة من عجائب الطبيعة من حيث الشكل والنقوش التي صنعتها الصواعد والنوازل التي تشكلت بفعل ظاهرة ترسب مياه الأمطار المحملة بالكلس والأملاح المعدنية، وهي الآن مفتوحة ومجهزة لاستقبال الزوار.

غاز الباز: هو عبارة عن مغارة واسعة مفتوحة على طريق زيامة المنصورية موقعه يعود إلى ما قبل التاريخ، تمت تهيئته لاستقبال كل فئات الزوار.

المنار الكبير (راس العافية): تم إنجازه 1865 م من طرف الحرفي شارل سالف الذي كانت حرفته النقش عن الحجارة، هدفه الأساسي توجيه البواخر إلى بر الأمان.

الحظيرة الوطنية لتازة: هي محطة لجذب السياح الباحثين عن الترفيه والراحة تتربع الحظيرة على مساحة 3807 هكتار، فهي تتميز بتنوع غطائها النباتي وتراكيبها الحيوانية، مما يجعلها تساهم في تطوير السياحة الجبلية.

حديقة الحيوانات: موقع سياحي هام متواجد ببلدية العوانة هيئت لاستقبال الزوار ابتداء من شهر جويلية من عام 2006م، أهم ما يميز هذه الحديقة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة وأشكال مختلفة من الطيور المحمية من طرف الفانون، وهذا ما جعلها محطة لتهاتف العديد من الزوار.

البحيرات الطبيعية: توجد على مستوى الولاية ثلاثة بحيرات طبيعية وهي:

- بحيرة بني بلعيد (دائرة العنصر) مساحتها 120 هـ.
- بحيرة غدير بني حمزة (دائرة الشقفة بالقنار) مساحتها حوالي 36 هـ.
- بحيرة غدير المرج (دائرة الطاهير) مساحتها 5 هـ.

الجزر وشبه الجزر: ونجد فيها الجزيرة الصخرية التي تتواجد بالجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل بالعوانة التي تدعى محليا الدزيرة، وشبه الجزيرة توجد ببوبلاطن وأيضا جزيرة برج بليدة التي تدعى أندريو.

الغابات: تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة تقدر مساحتها 11500 هـ، تمتاز بمناظرها الخلابة المتسعة على السياحة الجبلية والصيد، كما تتميز هذه الغابات بثروة نباتية وحيوانية متنوعة بفعلها أن تلعب دورا هاما في التنمية السياحية غير الشاطئية خاصة الصحية، الصيد، التجوال، ومن أهم غاباتها نذكر ما يلي:

- غابة قروش بالعوانة التي تبلغ مساحتها 1026هـ.
- غابة تامنتوت بجيملة والتي تقدر مساحتها 8928 هـ.

- غابة إيدم: الواقعة ببلدية خيري واد عجول.
- غابة الماء البارد: الواقعة بتاكسنة.

2- المقومات التاريخية والثقافية: تزخر ولاية جيجل بمقومات تاريخية، ثقافية هائلة أهمها: [1]

المواقع الأثرية والتاريخية: من بين المعالم الأثرية والتاريخي التي احتضنتها الولاية بسبب تعاقب الحضارات السابقة نجد ما يلي:

- فترة ما قبل التاريخ: ونذكر منها:
  - ✓ موقع تاميلا ببلدية الأمير عبد القادر.
  - ✓ جبل مزغيطان: يوجد بالمدخل الغربي لمدينة جيجل يتوسط الطريق الوطني رقم 43.
  - ✓ كهوف الشتا ببلدية جيملة.
  - ✓ الكهوف العجيبة بالزيامة منصورية.
- الفترة الفينيقية: نذكر منها:
  - ✓ فير بحالة صيدة في جبل سيدي أحمد أمقران.
  - ✓ آثار ميناء فينقي بجيجل.
  - ✓ مقبرة فينيقية بالرابطة بلدية جيجل.
- الفترة الرومانية: نذكر منها:
  - ✓ آثار مدينة رومانية بالزيامة المنصورية.
  - ✓ فسيفساء بالطوالبية بلدية جيجل.
- فترة الأتراك: نذكر منها:
  - ✓ قبر الباي عصمان بأولاد عواط.
- الفترة الاستعمارية: ونذكر منها:
  - ✓ المنار الكبير لرأس العافية تم بناءه عام 1865 من طرف شارل سالفا.
- فترة الثورة التحريرية الوطنية: نذكر منها:
  - ✓ مهارات مهيأة لاستقبال المجاهدين، مستشفيات ومخابئ الجيش.

[1] نفس المرجع .

متحف كتامة: وهو المتحف الوحيد على مستوى الولاية، كان في الأصل مدرسة قرآنية أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1939م، وبعد الحرب التحريرية أصبحت مقرا للمكتب الثاني للجيش الفرنسي وبعد الاستقلال عادت لنشاطها الأول، ثم مدرسة لصغار الصم البكم إلى غاية 1993م، حيث حول إلى مقر لمتحف جيجل.

دار الثقافة عمر أوالصديق: مقرها بحي العقابي، بلدية جيجل، افتتحت يوم 04 سبتمبر 2007م، المشروع كلف 35 مليار دج، ضم 03 ورشا وهي ورشة للمسرح، ورشة للموسيقى ورشة للفنون التشكيلية كما تم قاعة مطالعة وأخرى للانترنت، إضافة إلى قاعة محاضرات وقاعة عروض فنية تحتوي 1080 مقعد وحدة مكاتب كمكتب النشاطات الثقافية.

الصناعة التقليدية: إن تنوع الثروات التي تزخر بها الولاية والطابع السياحي المميز لها جعل الحرفيين يتقنون في إبداع أنماط مختلفة من الأدوات التقليدية أهمها: صناعة الأواني الخشبية، الصناعات الجلدية، صناعة الفخار والمزهريات، صناعة الأدوات الخشبية.

الأعياد والمواسم المحلية: التقاليد الثقافية الجيجلية تتمحور عادة حول العيد الأكثر شيوعا بالمنطقة وهو العيد المحلي للسمك الذي تنظمه الولاية وتحتفل به في جو كله حيوية.

المبحث الثاني: المؤشرات السياحية لولاية جيجل

تعتبر ولاية جيجل من أهم المناطق السياحية في الجزائر، لما تتمتع به من مقومات سياحية طبيعية مساعدتها على تطوير قطاعها السياحي، وسنتطرّق من خلال هذا المبحث إلى تطوّر طاقات الإيواء المتوفرة في جيجل وحجم التدفقات السياحية وعدد الليالي المقضاة السياحية.

المطلب الأول: الطلب السياحي في ولاية جيجل

إن الطلب السياحي يتضمن التوافد على مختلف هياكل الإيواء كذلك الطلب على المنتجات السياحية، والمتمثلة أساسا بالنسبة لولاية جيجل في الإقبال على الشواطئ والفنادق والمواقع السياحية المختلفة والحدائق والمطاعم.

وشهدت التدفقات السياحية في الولاية تذبذبا خلال السنوات 2013-2017 والجدول التالي يوضح عدد السياح الوافدين لولاية جيجل خلال السنوات 2013-2017

1- عدد الوافدين على الفنادق

تسجّل ولاية جيجل ارتفاعا كبيرا في عدد السياح الوافدين عليها خلال الموسم السياحي، والجدول يوضح عدد السياح الوافدين أو المقبلين على ولاية جيجل بين السنوات 2013-2017.

الجدول رقم (12): عدد السياح الوافدين على الفنادق خلال الفترة (2013-20017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الوافدين	21912	21521	18102	1404	12762

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل

من خلال الجدول نلاحظ تغيّر في عدد الوافدين على الفنادق من سنة إلى أخرى حيث أن هذا العدد في تراجع مستمر من سنة 2013 إلى غاية السنة الماضية (2017)

وتشير أرقام مديرية السياحة لولاية جيجل إلى انخفاض مستمر في عدد الوافدين على الفنادق في فترة قدّرت بـ 5 سنوات وهذا راجع إلى ظاهرة كراء المنازل من طرف السكان المحليين للولاية بالإضافة إلى قصر موسم الاصطياف، كما يتجلى هذا الانخفاض المستمر في الإقبال على الفنادق في تجاهل لنوعية الخدمات الضرورية التي تقدّمها الفنادق لتلبية حاجات الفنادق إن لم نقل سيئة ومعظمها تقل بها النظافة.

2- عدد الوافدين على المخيمات العائلية

تساهم المخيمات العائلية في توفير جزء كبير من الطاقة الإيوائية، والجدول التالي يوضح عدد السياح الوافدين على المخيمات العائلية في ولاية جيجل 2013-2017

الجدول رقم (13): عدد الوافدين على المخيمات العائلية خلال السنوات (2013-2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الوافدين	8067	15225	3123	2304	10383

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية

من خلال الجدول نلاحظ وجود تذبذب واختلاف في عدد المقبلين على المخيمات العائلية خلال هذه الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2017، وهذا يعود إلى اختلاف فترة الاصطياف أو موسم

الاصطياف من سنة إلى أخرى، بسبب شهر رمضان، كذلك يعود إلى غلق بعض المخيمات أو عدم استعمالها ما يؤدي إلى انخفاض طاقة الاستيعاب وهذا ما يخلّف تراجع عدد الوافدين.

لكن نلاحظ ارتفاع محسوس في عدد المقبلين على المخيمات العائلية خلال سنة 2017 وهذا بسبب طول فترة الاصطياف بالنسبة للسنوات الماضية.

3- الإقبال على الشواطئ

تتوفّر ولاية جيجل على أجمل الشواطئ وهو ما جعل منها وجهة سياحية تستقبل آلاف المصطافين من كل أنحاء الوطن، وحتى خارج الوطن.

وحسب تصريحات من قبل مديرية السياحة لولاية جيجل فقد بلغ عدد المتوافدين أو المقبلين على الشواطئ إلى غاية 29 أوت 2017 96029913 مصطاف دون الأخذ بالحسبان الشواطئ غير المحروسة والتي عرفت توافدا كبير عليها.

والجدول التالي يبيّن التوافد على الشواطئ المسموحة للسياحة:

الجدول رقم (14): مقارنة لعدد الوافدين على الشواطئ المسموحة للسياحة بين (2016 و2017)

عدد المصطفين	2017			2016			
	جوان	جويلية	من 1 إلى 29-08-2017	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر
	398640	558872	7312600	117325	4001700	8096300	147490
المجموع	13299960			12362815			

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل 2017-2016

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المصطافين في 2016 قد ارتفع في شهري جويلية وأوت مقارنة بشهر جوان حيث بلغ عددهم في شهر جوان 117325 سائح ليصل في شهري جويلية وأوت إلى 4001700 و8096300 سائح على التوالي، و هذا نتيجة انتهاء شهر رمضان فزاد الإقبال على الشواطئ،

سواء من طرف السكان المحليين أو السياح خارج الولاية، ثم نلاحظ انخفاض عدد المصطافين في شهر سبتمبر بسبب الدخول المدرسي ليصل إلى 147490 سائح.

نفس الملاحظات بالنسبة لسنة 2017 حيث أن عدد المصطافين من شهر جوان إلى شهر أوت في زيادة حيث كان 398460 مصطاف وأصبح 7312600 مصطاف، ويعتبر هذا العدد دليل على الإقبال الكبير للمصطافين على شواطئ الولاية. لم نحصل على إحصائيات عدد المصطافين في شهر سبتمبر لسنة 2017 لكن العدد أكيد انخفض وذلك بسبب الدخول المدرسي.

4- التوافد على المساحات السياحية (إلى غاية 31-08-2017)

تتمتع الولاية بمجموعة من المقومات التي تجعلها وجهة سياحية يقصدها السّياح لقضاء العطل والترفيه عن النفس في فصل الصيف والتمتع بالمناظر الطبيعية وزيارة المتاحات السياحية الموجودة فيها.

والجدول التالي يبين عدد الزوار المقبلين على أهم المتاحات السياحية الموجودة في جيجل

الجدول رقم (15): عدد الوافدين على المتاحات السياحية إلى غاية (31-08-2017)

المتاحات	عدد الزوار
حديقة الحيوانات	612605
الكهوف العجيبة	93690

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح الوافدين إلى ولاية جيجل والمتوجهين إلى المتاحات السياحية قدر بـ [706295] سائح.

5- عدد المتوافدين على مراكز العطل وبيوت الشباب

والجدول التالي يبين عدد السياح الوافدين على مراكز العطل وبيوت الشباب في ولاية جيجل:

الجدول رقم(16):عددالوافدين على مراكز العطل و بيوت الشباب

	مراكز العطل		بيوت الشباب	
السنوات	2016	2017	2016	2017

العدد	13	09	04	05
عدد المتوافدين	11926	11275	1000	3289

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل

من خلال الجدول نلاحظ عدد المتوافدين على مراكز العطل بلغ في سنة 2016 11926 وفي سنة 2017 انخفض ليصل إلى 11275 سائح، وهذا راجع لانخفاض عدد مراكز العطل فعدد المتوافدين مرتبط بالزيادة أو النقصان في عددها.

أما بالنسبة لبيوت الشباب نلاحظ أن عدد المتوافدين في سنة 2016 بلغ 1000 وافد، وارتفع في سنة 2017 حيث وصل إلى 3289 متوافد، وهذا بسبب زيادة عدد بيوت الشباب.

رغم أن ولاية جيجل تستقبل نسبة كبيرة من السياح ومؤهلة للزيادة، إلا أن عرض الإيواء بها يتميز بالبساطة و لا يرقى لاستقبال الوافدين ولا تشجيع القادمين سواء من حيث العدد الذي يبقى بعيدا عن مستوى الاكتفاء أو النوعية التي تبقى هي كذلك بعيدة عن متطلبات السياح، إذ لحد اليوم لا يوجد فندق مصنّف.

المطلب الثاني: الانفاق السياحي

1- الليالي المقضاة في الفنادق (2013-2017)

لقد شهدت السنوات السابقة تذبذبا في الليالي السياحية المقضاة من قبل الوافدين إلى الولاية على مستوى مختلف مؤسسات الإيواء، ويمكن تلخيص تطوّر الليالي المقضاة في الفنادق في ولاية جيجل خلال السنوات من 2013 إلى 2017 في الجدول الليالي:

الجدول رقم (17): تطور الليالي المقضاة في الفنادق في ولاية جيجل (2013-2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الليالي	35983	35271	32164	23395	22216

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الليالي المقضاة في الفنادق في انخفاض مستمرّ حيث تراجعت من 35983 في سنة 2013 إلى 22216 في سنة 2017، وهذا راجع لقصر فترة الاصطياف لحلول شهر

رمضان في هذه الفترة كون السياحة في الولاية سياحة شاطئية، وكذا اعتماد السياح على كراء المنازل للسكان المحليين بسبب ارتفاع أسعار الفنادق.

ويمكن توضيح هذا التراجع أو الإنخاض في الليالي المقضاة خلال هذه السنوات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم : (03) تطور الليالي السياحية المقضاة في الفنادق بولاية جيجل للفترة (2013-2017)

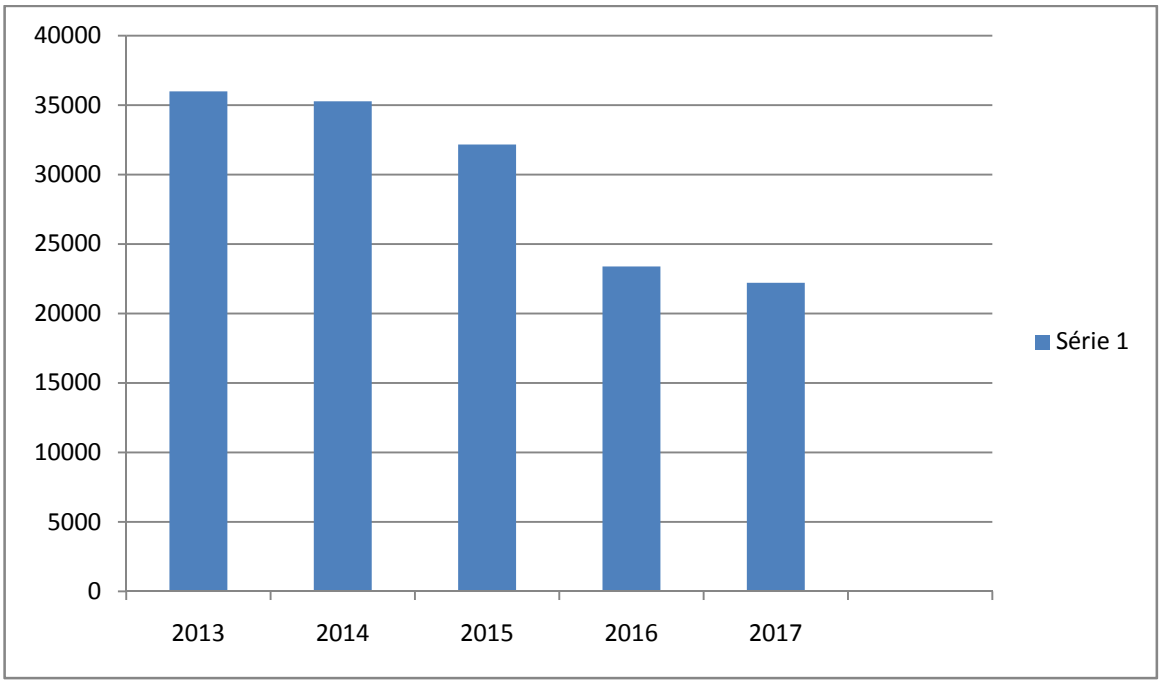

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (17)

2- الليالي المقضاة في المخيمات العائلية بين السنوات (2013-2017)

سنحاول تلخيص تطوّر الليالي المقضاة في المخيمات العائلية لولاية جيجل خلال السنوات من 2013 إلى غاية 2017 وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (18): تطور الليالي المقضاة في المخيمات العائلية بين السنوات (2013-2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الليالي	139943	90988	36287	18516	56585

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة لولاية جيجل

من خلال الجدول يتبيّن لنا أن الليالي السياحية في المخيمات العائلية كانت في تذبذب على طول المدة المدروسة أي من سنة 2013 إلى سنة 2017، حيث نلاحظ أنها ترتفع خلال سنة لتنخفض في السنة الموالية والعكس، وذلك راجع إلى ظروف مختلفة، كشهر رمضان الذي تسبب في بعض السنوات في قصر موسم الاصطياف ما أدى إلى انخفاض عدد الليالي المقضاة في المخيمات العائلية.

المطلب الثالث: تطور طاقة الإيواء

تتوفر ولاية جيجل على هياكل إيواء متمثلة في الفنادق والمخيمات العائلية وكذلك مراكز العطل والمؤسسات التربوية، بالإضافة إلى منازل السكان المحليين المخصصة للكراء.

1- الفنادق

يوضح الجدول التالي تطور طاقة الإيواء في الفنادق خلال الفترة من (2013 إلى 2017)

الجدول رقم (19): تطور طاقة الإيواء في الفنادق في جيجل سبين السنوات (2013-2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الفنادق	27	27	26	25	26
طاقة الإيواء	1842	1842	1766	1653	1777

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة لولاية جيجل

2- المخيمات العائلية

كما يوضح الجدول التالي تطور طاقة الإيواء في الفنادق خلال الفترة (من 2013 إلى 2017):

الجدول رقم (20): تطور طاقة الإيواء في المخيمات العائلية في ولاية جيجل بين السنوات (2013-2014)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المخيمات	18	13	11	12	19
طاقة الإيواء	4349	2899	2484	2619	4689

المصدر: احصائيات مديرية السياحة لولاية جيجل

سنوضح من خلال الشكل التالي تطور طاقة الإيواء في الفنادق والمخيمات العائلية بين 2013-2017:

الشكل رقم (04): تطور طاقة الإيواء في الفنادق والمخيمات العائلية بين 2013-2017

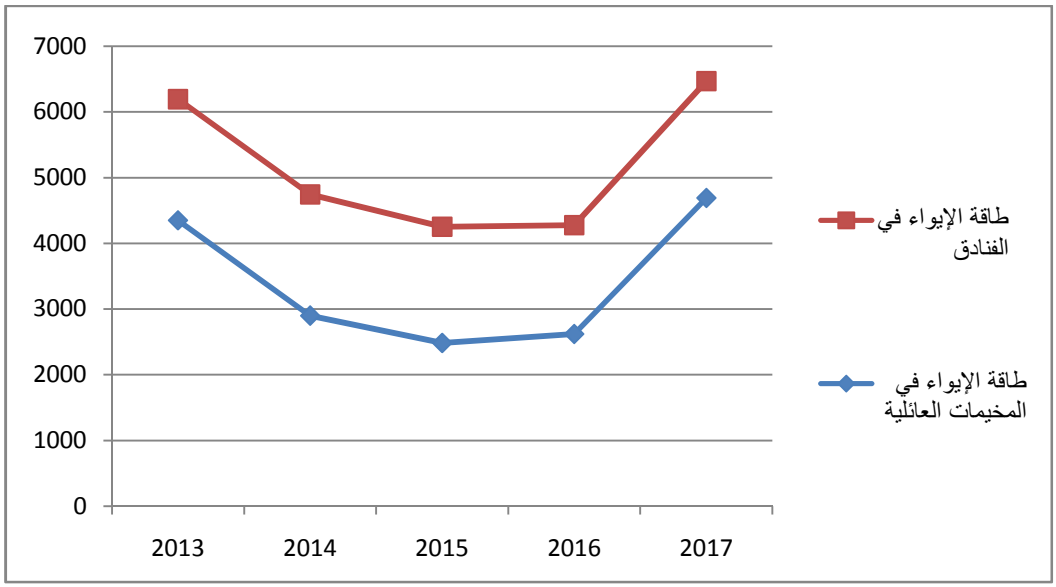

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين السابقين

من خلال الشكل نلاحظ أ ن طاقة الإيواء في الفنادق شهدت انخفاضا مستمرا بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016 حيث قدرت خلال هذه السنة بـ 1653 سرير بعدما كانت تقدر بـ 1842 سرير خلال سنة 2014، ويعود هذا التراجع في طاقة الإيواء إلى انخفاض أو نقص عدد الفنادق بوتيرة فندقين تقريبا خلال سنتين (حسب معطيات الجدول رقم (19).

وهذا ما يدل على ضعف طاقة الإيواء في ولاية جيجل ونقص الاستثمار في هذا المجال إن لم نقل إهمال هذا المجال.

وفي سنة 2017 عرفت طاقة الإيواء ارتفاعا ملحوظا وهذا راجع إلى فتح فندق إضافي ليصل عدد الفنادق 26 فندق، وبالرغم من هذا يبقى قطاع السياحة في الولاية متأخرا رغم توفر الإمكانيات.

بالنسبة لطاقة الإيواء في المخيمات العائلية، فيبين الشكل أنها شهدت تراجعا وانخفاضا من سنة 2013 إلى غاية سنة 2015 وهذا راجع إلى النقص الكبير في عدد المخيمات المشكلة، ثم نلاحظ ارتفاع عدد الأسرة

خلال 2016 ومن السنة الماضية (2017) كذلك سبب ارتفاع عدد المخيمات العائلية حيث وصل خلال سنة 2017 إلى 19 مخيم عائلي يقابله 4689 سرير.

المبحث الثالث: تحليل مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل

يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية فمن شأنه أن يوفر مناصب شغل وتحقيق إيرادات وتطوير الجوانب الثقافية وهذا ما قد يجعل منه عنصرا في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: مساهمة السياحة في الجانب الاقتصادي

للسياحة دور هام في ترقية الجانب الاقتصادي للولاية لما تحققه من عوائد وذلك من خلال:

1- زيادة المداخيل

وتتمثل هذه المداخيل أساسا في:

1-1- رقم الأعمال الفنادق:

وتبرز هنا الإيرادات الناتجة عن الخدمات المقدمة في الفنادق في الولاية والجدول التالي يوضح تطور رقم الأعمال الفنادق من سنة 2013 إلى سنة و2017

الجدول رقم (21): تطور رقم أعمال الفنادق في الولاية من سنة2013 الى سنة 2017 الوحدة:دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال	150363434.6د	11502784.91	163443284.34	138134448.14	97247371.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تغير في رقم أعمال الفنادق من سنة إلى أخرى، حيث شهدت انخفاض سنة 2014 ففي سنة 2013 كان يقدر 150363434.65 دج وأصبح سنة 2014 يقدر بـ 1502784.91 دج ليرتفع سنة 2015 إلى 163443284.34 نتيجة لزيادة عدد الفنادق وعدد الوافدين وفي سنة 2016 انخفضت المداخيل السياحية للفنادق وذلك للتراجع في عدد السياح المتوافدين بسبب حلول

شهر رمضان في هذه السنة في فترة الاصطياف وظروف أخرى، ليستمر الانخفاض في رقم أعمال الفنادق خلال سنة 2017 ليصل إلى 9724731715 دج وذلك بسبب انخفاض عدد الوافدين على الفنادق بسبب لجوء السياح إلى هياكل إيواء أخرى نظرا لارتفاع أسعار الفنادق، وكذلك ظاهرة التأجير عند القاطن.

1-2- رقم أعمال وكالات السياحة والأسفار خلال السنوات 2013-2016:

للوكالات السياحية والأسفار أهمية بالغة في تقديم خدمات للسياح المتوافدين لولاية جيجل، سواء كانوا أجانب أو جزائريين، وهذا ما يجعلها عنصر فعال في تحقيق إيرادات سياحية للولاية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (22): حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار خلال السنوات 2013-2016 الوحدة: دج

السنة	2013	2014	2015	2016
رقم الأعمال	66862788.1	77197296.20	99534840.93	121364646.00

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع رقم أعمال الوكالات السياحية من سنة إلى أخرى حيث كانت سنة 2014 تقدر بـ 77197296.20 دج وأصبحت سنة 2015 9953484.93 دج ثم استمر في الارتفاع سنة 2016 ليصل إلى 12130464600 دج وهذا راجع إلى زيادة عدد المتوافدين على الوكالات السياحية والأسفار وزيادة انفاقهم على الخدمات السياحية فيها وتنوع المنتوج السياحي المستغل، حيث تنحصر خدمات وكالات السياحة والأسفار في بيع التذاكر وتنظيم رحلات الحج والعمرة وحجز الفنادق والمخيمات العائلية.

وبالتالي فإن مجال الفنادق ووكالات السياحة والأسفار يساهم بشكل معبر في توفير إيرادات هامة تساهم في دعم عملية التنمية في ولاية جيجل، ومنه فالقطاع السياحي يعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي وتدعيم خزينة الولاية، رغم غياب الاهتمام بهذه المؤسسات ونقص الاستثمار فيها.

2- خلق مناصب الشغل

يساهم قطاع السياحة في ولاية جيجل بخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى مناصب العمل المؤقتة بالمناطق التي تنشأ فيها المرافق والمؤسسات السياحية والخدمات المرتبطة لهذا القطاع.

2-1- مناصب الشغل المستحدثة في هياكل الإيواء بين السنوات 2014-2017

يعتبر الإيواء من أهم مكونات المنتج السياحي وإن كانت ولاية جيجل تعرف نقص فادح في هذه الهياكل، إلا أن هذا ليس عائقا في وجه قدوم السياح وفيما يلي جدول يوضّح مناصب الشغل المستحدثة في هياكل الإيواء.

الجدول رقم (23): مناصب الشغل التي خلقها قطاع السياحة في هياكل الإيواء ما بين 2014-2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عمال دائمين	153	195	190	192	192
عمال مؤقتين	165	215	215	240	254

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة لولاية جيجل

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك فرق في تغير عدد المناصب بين مناصب الشغل الدائمة ومناصب الشغل المؤقتة أو نقول الموسمية حيث نلاحظ تغير غير محسوس في عدد العمال الدائمين من سنة إلى أخرى بالرغم من انخفاض هذا العدد وهذا بسبب غلق بعض الفنادق لأسباب خاصة.

أما بالنسبة لعدد العمال الموسميين فنلاحظ أنه في ارتفاع وتزايد من سنة إلى أخرى حيث كان يبلغ 165 منصب في سنة 2013 ليصل إلى 254 منصب في سنة 2017 وهذا راجع إلى كثرة الحركة السياحية في المواسم وتزايدها من عام إلى آخر، كما نتوقع زيادة هذا العدد في هذه السنة (2018) وذلك بسبب تقدم شهر رمضان وطول فترة الاصطياف لهذا العام.

2-2- عدد المستخدمين في وكالات السياحة والأسفار:

تساهم وكالات السياحة والأسفار بولاية جيجل في توفير مناصب العمل وتقليل نسبة البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية ولو بنسبة قليلة وهذا لنقص العامل في هذه المؤسسات، والجدول التالي يوضح عدد المستخدمين وكالات السياحة والسفر ما بين سنة 2013 و2017

الجدول رقم (24): عدد المستخدمين في وكالات السياحة والسفر بين 2013 و 2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المستخدمين الدائمين	19	28	31	36	47

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المستخدمين في الوكالات السياحية في تزايد مستمر من سنة 2013 إلى سنة 2017 حيث بلغ عدد العمال 19 عامل في سنة 2013 ليصل إلى 31 عامل سنة 2015 أي بزيادة 3 عمال وفي سنة 2016 وصل إلى 36 عامل أي بزيادة 5 عمال مقارنة بالسنة الماضية ليصل إلى 47 عامل في سنة 2017.

وترجع الأسباب التي أدّت إلى عدم اعتماد وكالات السياحة والسفر على العمال المؤقتين إلى صغر حجم الوكالات من حيث اتساعها ومصالحها حيث لكل عامل منصب ثابت.

فضلا عن عدد المستخدمين في تنظيف واستغلال الشواطئ والذي هو الآخر يعرف ارتفاعا وزايدا من سنة إلى أخرى، إلا أنه عرف انخفاضا سنة 2015 وذلك بسبب حلول شهر رمضان في شهر جويلية ثم عاد إلى الارتفاع في السنوات التالية وذلك بسبب طول فترة الاصطياف.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في الجانب الاجتماعي

حتى تكون هناك تنمية محلية في ولاية جيجل، لابد من معرفة ما إذا كان هناك انعكاس على الوسط الاجتماعي للنشاطات السياحية القائمة على مستوى الولاية

1- تحسين المستوى المعيشي للسكان المحلّيين

يرتبط تحسّن المستوى المعيشي بانتشار ظاهرة الإقامة عند القاطن، التي أصبحت تأخذ أبعادا واسعة على مستوى الولاية، فهي ظاهرة تعرف تطورا كبيرا من سنة لأخرى، وهذا بسبب التوافد الكبير للسياح على ولاية جيجل أثناء الموسم السياحي، وبالتالي فهذه الظاهرة تمتص قدرا كبير من العجز الحاصل في هياكل الإيواء، إذ تساهم في تحسين المستوى المعيشي للمستفيدين من أصحاب السكنات من جهة، وتلبية الطلب عليها من جهة أخرى، بالإضافة إلى كونه يوفر أماكن إضافية للسائح الذي يبحث دائما عن راحته ورفاهيته.

كما يرتبط كذلك تحسين المستوى المعيشي بالاستثمارات السياحية في المجالات المختلفة سواء في: المطاعم أو الفنادق، أو شركات النقل السياحي، لأنها تساهم في التقليل من نسبة البطالة والتي تؤدي بدورها إلى زيادة المدخول لدى الأفراد والمؤسسات، وتحسين الظروف الاجتماعية، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين.

فبالرغم من هذه الإيجابيات التي توفرها هذه الظاهرة، إلا أنها لا تخلو من السلبيات والتي من بينها:

- أنها تؤثر على سلامة وأمن المستهلك نتيجة لتطورها خارج المقاييس الدنيا التي تحدد النشاط الفندقي دون التطرّق للخسارة التي تحدّدها خزينة البلدية نظرا لعدم التصريح بها كنشاط يخضع لأنظمة تحكمه وتقننه؛
- تتم بصورة غير منظمة من شأنها أن تؤدي إلى استغلال السياح وضياع حقوقهم؛
- حرمان الخزينة الولائية من مداخيل هامة.

2- تطوير الجوانب الثقافية

النشاطات الثقافية في ولاية جيجل متنوعة على مدار السنة في شتى المجالات (الفنية، الثقافية، الترفيهية) والموجهة لشتى فئات المجتمع ومن أهم النشاطات التي يقوم بها القطاع الثقافي في ولاية جيجل والتي تخدم السياحة.

تتمثل في: [1]

- تنظيم زيارات ورحلات سياحية إلى المواقع الأثرية والثقافية المتواجدة على مستوى الولاية، والتي تعتبر مقصدا سياحيا جذابا من شأنها أن تنشط السياحة في جيجل؛
- تنظيم نشاطات ثقافية فنية خلال موسم الاصطياف وذلك بإشراك كل القطاعات؛
- تنشيط السياسة الثقافية بالميدان بإعداد برامج فيها نشاطات مستقرة كل عام تعمل على تشجيع السياحة الثقافية بالولاية؛
- وضع برنامج ثقافي فني مخصص لموسم الاصطياف للسكان المحليين والزوار؛
- تنظيم سهرات خلال شهر رمضان (سهرات فنية في مجال الأغاني الملتزمة احتراما لهذا السهر) هذا ما يعطي نظرة عن ولاية جيجل؛
- تنظيم الأيام الوطنية للمديح الديني بالمشاركة العربية، هذا ما يجعل النشاط السياحي والثقافي متنوعا؛
- تنظيم الأيام الوطنية للفكاهة والمنولوج، وخلال شهر أوت تقوم بنشاط كبير هو ليالي الكورنيش ويمس هذا النشاط أغلب البلديات الساحلية مع اختيار بعض البلديات النائية لتوسيع الاستفادة؛
- تنظيم الصالون الأوروموسطي للفنون التشكلية؛
- إحياء اليوم الوطني للسياحة (25 جوان)؛
- تنظيم مهرجانات الألعاب الشعبية والألعاب الشاطئية؛

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة النشاطات الثقافية لمديرية الثقافة بجيجل يوم: 2018/05/08، الساعة: 10:30.

- الاحتفال بالافتتاح الرسمي لموسم الاصطياف من خلال تنظيم معرض تساهم فيه القطاعات المعنية بموسم الاصطياف بشاطئ بني بلعيد (2017).

3- ترقية المنتوج التقليدي

يهدف تنشيط قطاع السياحة في الولاية قامت مديرية السياحة والصناعات التقليدية والجمعيات النشطة في هذا القطاع بتنظيم معارض متنوعة للصناعات التقليدية والحرف على مستوى الولاية للتعريف بالمنتوج التقليدي وفتح المجال للحرفيين لبيع منتوجاتهم هذا ما يشجع على ترقية المنتوج التقليدي وترويجه وذلك من خلال[1]:

- الاحتفال باليوم الوطني للسياحة وذلك بتنظيم معرض يبرز أهم المتاحات السياحية والنشاطات الترفيهية بالولاية.
- التجوال السياحي بالدراجة الهوائية بمناسبة اليوم الوطني للسياحة.
- تنظيم مهرجانات الألعاب الشعبية والألعاب الشاطئية.
- تنظيم مهرجان فنون الطبخ المحلي في طبعته الثانية.
- المشاركة في مهرجان "قمريات جيجل".
- إقامة تظاهرات ترقوية للصناعات التقليدية خلال موسم الاصطياف من خلال[2]:
- إقامة معارض للصناعة التقليدية بالبلديات الساحلية بكل من بلدية خيري واد عجول (شاطئ بني بلعيد)، بلدية جيجل (ميناء بوالديس، شاطئ كتامة)، بلدية العوانة (حديقة الحيوانات)، بلدية زيامة المنصورية (الكهوف العجيبة).
- تنظيم الصالون الوطني للجلود.
- فتح نقاط بيع وتخصيص مساحات لترويج المنتوج التقليدي بالبلديات الساحلية.
- إحياء اليوم الوطني الحرفي.
- المشاركة في مختلف النشاطات الترقوية والمعارض المحلية المنظمة من قبل مختلف القطاعات والهيئات.

[1] مقابلة مع رئيس قسم الإحصاء لمديرية السياحة والصناعات التقليدية، يوم: 10-2018/05، الساعة: 9:30.
[2] نفس المرجع

المطلب الثالث: تقييم النشاط السياحي لسنة 2017

خلال نهاية كل موسم تتوصل مديرية السياحة إلى ما خلفه نشاط هذا الموسم من إيجابيات وسلبيات على الولاية ومن بين النقاط السلبية والإيجابية المتوصل إليها خلال هذا الموسم ما يلي:

1- النقاط السلبية المسجلة خلال موسم 2017

من بين النقاط السلبية المسجلة من قبل مديرية السياحة خلال موسم 2017 ما يلي:

- عدم التحكم في ظاهرة الإقامة عند القاطن (ما يؤثر على الإحصائيات).
- عدم التقيد بالأسعار المحددة في دفتر الشروط بالنسبة لبعض حظائر السيارات.
- نقص في نظافة الشواطئ واختلالات في عمليات رفع القمامة.
- عدم التحكم في بعض النشاطات التجارية الموسمية.

2- النقاط الإيجابية خلال موسم 2017

هناك بعض النقاط الإيجابية المسجلة خلال موسم 2017 تتمثل فيما يلي:

- خلق عدد كبير من م ناصب الشغل الموسمية يمكننا القول أن البطالة كادت تنعدم بالولاية خلال الموسم.
- تنويع النشاطات الثقافية والرياضية والتسلية وتوزيعها على مختلف البلديات.
- فتح 03 شواطئ جديدة ما ساهم في رفع الضغط على الشواطئ الأخرى.
- خلق وجهات جديدة داخلية في الجبال (إيراقن، المشاكي، الشحنة).
- التحكم الجيّد في الجانب الأمني.
- التحكم في حركة المرور والقضاء على العديد من النقاط السوداء.
- زيادة في مداخيل البلديات.
- التحكم في استغلال الشواطئ.

خلاصة

في دراستنا التطبيقية لولاية جيجل حاولنا إعطاء صورة و لو موجزة عن واقع القطاع السياحي بالولاية ،من خلال إبراز الخصائص العامة للولاية ،المنشآت السياحية ، بالإضافة إلى مساهمة القطاع السياحي في التنمية المحلية في الولاية من إيرادات سياحية و كذا تقدير فرص المساهمة في التشغيل .

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر و الوثائق المقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعات التقليدية بولاية جيجل، و كم خلال تحليلنا لها تبين لنا ان السياحة في ولاية جيجل تساهم في تحقيق التنمية المحلية و لو كانت نسبة المساهمة ضئيلة.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر السياحة ظاهرة اقتصادية، اجتماعية وثقافية وهي نشاط إنساني ينبع من الحاجة إلى الراحة والإطلاع والمعرفة، وقد مرت هذه الظاهرة بعدة مراحل مع تطور الإنسان وإختلاف إحتياجاته، واليوم أصبحت من أهم صناعات العالم التي تقوم عنها إقتصاديات بعض الدول، يمكن الإعتماد عليها كبديل إقتصادي لما لها من دور في مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وذلك من خلال مساهمتها في دعم الإقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة والتقليل من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد بالإضافة إلى خلق فرص الإتصال والتواصل بين مختلف الثقافات.

يحتل القطاع السياحي مرتبة ضعيفة في اقتصاد الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى بالرغم من المؤهلات التي تملكها في هذا المجال.

ورغم ما تملكه ولاية جيجل من مقومات سياحية طبيعية، مادية وثقافية إلا أنها لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب فهي تواجه الكثير من المشاكل والعراقيل التي تعيق عملية التنمية بالولاية، مع ذلك فإنها تسعى بأن تكون قطبا سياحيا بامتياز من خلال مخططات التنمية السياحية التي تعمل على النهوض بالقطاع السياحي .

أولا: نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات

من خلال هذه الدراسة نخلص إلى النتائج التالية، والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث، كما تعتبر إختبارًا لفرضياته:

– السياحة ظاهرة حضارية قديمة مرت على مراحل مختلفة وهي في تطور مستمر إلى يومنا هذا.

– ليس الهدف من السياحة تعظيم عدد السياح أو تنويع الأنشطة السياحية بقدر ما هو تعظيم الفوائد التي يمكن أن تجنبها من السياح (زيادة الدخل، تحقيق التوازن الاقتصادي ، توسيع مناصب الشغل...الخ) **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)** .

– التنمية المحلية مفهوم يستهدف بصفة مباشرة زيادة رفاهية الفرد المحلي مما ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي للفرد.

– لم يحظى قطاع السياحة في الجزائر بالأهمية التي تجعل منه قطاعا يساهم في التنمية الاقتصادية والإجتماعية رغم امتلاكها مقومات ذات الجدب السياحي.

– تعد السياحة من أكبر القطاعات في توفير مناصب الشغل، من خلال القطاعات الداعمة لها ، لكن يبقي عدم العمال الناشطين في مجال السياحة في ولاية جيجل غير كاف مقارنة بالمؤهلات الموجودة فيها.

– توسيع مناصب الشغل والخدمات على مستوى الإقليم، كما نجد أن السياحة تخلق فرص عمل مؤقتة في الموسم السياحي لولاية جيجل .

– معظم الهياكل السياحية في الولاية لا ترقى إلى المستوى المطلوب من الناحية التنظيمية (غياب إستراتجية إدارية واستثمارية واضحة) .

– تساهم السياحة بولاية جيجل في تحسين ميزانية الولاية من خلال مداخيل هدا القطاع بالإضافة الى توفير مناصب شغل و تحسين مستوى معيشة الأفراد المحلين،وتبادل الثقافات بينهم وبين السياح، والتعرف على عادات وتقاليد الشعوب الأخرى، فهي بهذا تساهم في تحقيق التنمية المحلية ، **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية)** .

– تشير أرقام مديرية السياحة لولاية جيجل انخفاض على عدد الوافدين على الفنادق وكذا في عدد الليالي المقضاة وهذا راجع لانتشار ظاهرة كراء أسعار الفنادق وضعف الخدمات المقدمة.

–لا يزال القطاع السياحي في ولاية جيجل متأخرا وهذا لعدم الإستغلال الأمثل للموارد والقدرات والفرص المتوفرة، وعدم وجود مناخ ملائم لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة)**

–تطوير القطاع السياحي في ولاية جيجل لا يعتمد فقط على خطة استراتجية شاملة ، بل من الضروري إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية والذي يعتبر فاعل السبب في نجاحها وهذا ما يؤكد العلاقة التكاملية التي تجمع بين القطاع السياحي والتنمية الحلية لولاية جيجل.

–تشجيع المنتجات التقليدية في الولاية من طرف الحرفيين و ترويجها عن طريق مختلف النشاطات والمهرجنات التي تنظم خلال الموسم السياحي.

ثانيا: المقترحات

من خلال دراستنا للموضوع و بهدف تفعيل دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية جيجل تم اقتراح ما يلي :

–إعطاء أهمية للقطاع السياحي كغيره عن باقي القطاعات الأخرى، كونه من أهم مصادر الدخل؛

–ضرورة استخدام السياحة كمحرك لتحقيق التنمية المحلية والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا والتي تمتلك المصادر والموارد السياحية؛

–ضرورة إبراز المقومات السياحية لولاية جيجل وإبرازها بمختلف الوسائل؛

–العمل على فرض رقابة على استغلال الشواطئ ومنع استغلالها بطرق غير قانونية، بالإضافة إلى الحرس على نظافتها؛

-تنظيم حملات تحسيسية موجهة للمصطافين للحفاظ على بيئة نظيفة, و المساهمة معا في إعطاء صورة راقية عن النشاط السياحي؛

-خلق فضاءات للترفيه؛

-ضرورة إنشاء المزيد من مراكز التكوين في المجال السياحي من مدارس ومعاهد وكليات؛

-لابد من تنويع المنتوج السياحي في ولاية جيجل، خاصة وإنها تمتلك خصائص سياحية متنوعة وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو المناطق الجبلية؛

-تشجيع الاستثمار في مجال الفندقة ومختلف هياكل الإيواء؛ باعتباره أهم ركن في القطاع السياحي.

ثالثا: أفاق الدراسة

في الختام فإن دراستنا هذه فتحت آفاقًا وتساؤلات جديدة لها صلة بالموضوع حيث يمكن إقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لبحثنا هذا أو تزيد في إثرائه من الناحيتين النظرية والعملية، وتتمثل أهمها فيما يلي:

-أثر السياحة على التنمية الاقتصادية.

-الاستثمار السياحي والتنمية.

-التنمية السياحية والتنمية المحلية.

- دور السياحة المحلية في التنمية المحلية .

قائمة المراجع

أولا –المراجع باللغة العربية

1–قائمة الكتب

– أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

– أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

– أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

– بركات عبد الكريم صادق، **المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 1986.

– حسين الصغير، **دروس في المالية والمحاسبة العمومية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

– حسين عبد الحميد رضوان، **التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

– حسين عبد الحميد رضوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، الطبعة الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002.

– حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

– محمد النبأ، **اقتصاديات السياحة الفندقية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

– محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

– محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

– محمد القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

– محمد منير حجاب، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

– محمد منير حجاب، **صناعة الإعلام السياحي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.

– محمد رياض غنيمي، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، مكتبة الاسكندرية، مصر، 1989.

– محمود محمد محمود، ناجي أحمد عبد الفتاح، **التنمية في ظل عالم متغير**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 200.5

– محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

– منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

– مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية واستراتيجياتها**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.

– د. مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

– مراد محمد حلمي، **مالية الهيئات العامة المحلية**، مطبعة النهضة، مصر، 1962.

– مريم أحمد مصطفى، **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997

– مريم أحمد مصطفى، **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.

– نبيل سمالوطي، **علوم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

– نعيم الظاهر، سراب الياس، **مبادئ السياحة، الطبعة الثانية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

– عبد الإله عياش، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، الوراق والتوزيع، عمان.

– عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

– عبد المنعم شوقي، **تنمية المجتمع وتنظيمه**، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.

– عماد الدين جمال جمعة، ليلى محمد صبر الزلاقي، **صناعة الضيافة علم وفن**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.

– عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

– فهمي محمد سيد، **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1999.

– فضل أحمد يونس، **الجغرافيا السياحية**، الطبعة الأولى، دار النهضة الحديثة للنشر والتوزيع، بيروت.

– رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.

– رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

– خالد كواش، **السياحة (مفهومها، أركانها، أنواعها)**، الطبعة الأولى، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

2- الأطروحات والمذكرات

– السبتي وسيلة، تمويل **التنمية المحلية من منظور إسلامي مساهمة صندوق الزكاة والوقف**، أطروحة دكتوراه، كلية ا لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

– بوسماعهن أحمد، **الاستثمار في المؤسسات الصغير ودوره في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.

– بشيرة عالية، **السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات ا لتنمية الاجتماعية للبناء السوسيوثقافي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2010.

– دحموني عبد الكريم، **تنمية وتطوير السياحة الصحراوية (دراسة حالة تمنراست)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص النظرية الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006-2007.

– هدى حفصي، **بحوث العلاقات العامة في المؤسسة السياحية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر، 2005-2006.

– زهرة دفاس، سلاف ميعش، **دور مناخ ا لاستثمار في تطوير قطاع السياحة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، 2012.

– زيمبلاوي سفيان، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر حالة بلديات الجزائر الوسطى**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010.

– حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

– محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010–2011.

– محمود فوزي شعوبي، **السياحة والفندقة في الجزائر،(دراسة قياسية 1974–2002**، أطروحة دكتوراه، كلية الاعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

– نبيل حليلو، **التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2012.

– سعاد صديفي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006.

– عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010–2011.

– عبد القادر هديل، **موقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

– عوينات محمد، السياحة في الجزائر، **الإمكانيات والمعوقات 2000–2025 في ظل الاستراتيجية السياحية الجدية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012–2013.

– عميد فوزي شعوبي،**السياحة في الجزائر ،دراسة قياسية 1974–2002**، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2006–2007 .

– ريان عبد السلام، **إشكالية التنمية المحالية ومدى فعالية البرامج البلدية للتنمية بولاية الأغواط**، رسالة ماجيستير في الجغرافيا، جامعة الجزائر، 2006.

– خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

– خيضر خنري، **تسويق التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

3- الملتقيات والمجلات العلمية

- العابد سميرة، **صناعة السياحة في الجزائر (الواقع وسبل النهوض)**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر المنعقدة بجامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 19-20 نوفمبر 2012.

- اسماعيل بوغازي، **لمين تعليسية، واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطويرها**، ملتقى دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية- تقييم وإشراف- جامعة غرداية، يومي 26 و27 فيفري 2013.

- بوفاس الشريف، **بن خديجة منصف ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 18-19 نوفمبر 2016.

- بوشنافة الصادق، موازوي عائشة، مداخلة حول **واقع وأهمية السياحة في الجزائر مع التركيز على السياحة الصحراوية** المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة، التنمية المستدامة (دراسة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.

- بريش سعيد وسابي حليمة، دور **التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة**، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة م حمد بوضياف، المسيلة.

- وهيبة مربعي، **واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة (دراسة تحليلية)**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، يوم 19-20 نوفمبر 2012، جامعة باتنة.

- حياة بن سعيد، وسيلة السبتي، **التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من اقتصاديات الدول النامية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2006.

- موسى سعداوي، حكيم بوجطو، **أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 09 أكتوبر 2012

- عبد الجليل هويدي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 09 ديسمبر 2014.

4- النصوص القانونية

- المرسوم رقم 73-134 المؤرخ في 9 أوت 1973، **المتخذ من إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية**، ج.ر.ج.ج، العدد 67، 1993.

5- التقارير

- منوغرافيا السياحية لولاية جيجل، **مديرية السياحة والصناعات التقليدية**

6- المقابلات

- مقابلة مع رئيس مصلحة النشاطات الثقافية لمديرية الثقافة.
- مقابلة مع رئيس قسم الإحصاء لمديرية السياحة والصناعات التقليدية.

7- المواقع الالكترونية:

- الديوان الجيجلي للسياحة htt://www.ojt.
- الديوان الوطني للسياحة ، **جغرافيا الجزائر** : http://www.ont.dz/cite sontiqus .htmp

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les livres :

- Aydelot ,economie régionale et urbaine, edition economica, paris,1985 .
- Boutros ghali ,protection et mise en valeure de patrimaine moment ,UNESCO ,n°2214-1970 .
- Jan Pieree, Michel balfet, Mangement du tourisme, deux aime édition peason éducation, paris, 2007.
- Jeans yves goute , stratégie de dévlopment tevitoreal et economic ,paris 2003.
- J.P.Pozoto, veographishie du tourisme, Masson édition, paris, 1990.
- Ministère de l'aménagment du territoire de l'environment et du tourisme ,livre02 .la plan stratégique :les cinq dynamique et les programmes d'action touristiques prioritaire 200 .
- Ministère du tourisme :shéma directeur deaménagment touristique « SDAT 2025 » ,livre1- la diagnostic ,audit du tourisme algerien, 2008 .

- Salvo greaco and guition querimi, the role of tourisme développement of europeien rejoinal science assodation, finland, 2003.
- Xavier griffer, teritoires de France , les enyeux économique sociaux de la décentralisation , et paris,1984 .

2-Les theses:

- Idir mohamed soufian ,le tourisme peut .il etre une solution pour région de bejaia , mémoire vue de obtention de magistère ,en science economique ,univèrsité de béjaia, 2002 .

3- Les cites webs :

- http://www.faaqtravel.com/vb/archive/index.php/t320.html.

الملخص

يحتل قطاع السياحة مكانة مميزة في إقتصاديات العديد من دول العالم، وإداركا منها لذلك فقد لقي هذا القطاع المزيد من العناية والإهتمام بإعتباره أحد روافد التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بما يدره من عوائد للبلدان المستقبلة للسياح خاصة العملات الصعبة، وتشغيله لأعداد كبيرة من اليد العاملة، وهو أحسن وسيلة للتعريف بالبلدان، ويخلق علاقات حميمة بين مختلف السياح والمجتمع المضيف، وهو ما يؤهله ليكون قطاعا مساهما في تحقيق التنمية المحلية، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية خاصة بولاية جيجل.

وقد خلصت إلى أن القطاع السياحي في ولاية جيجل لا يزال بعيدا عن هذا الدور، ويسجل عجزا كبيرا في توفير فرص العمل وفي تحقيق إيرادات لميزانية الولاية، وللنهوض بهذا القطاع لابد من الإسارع في تطبيق جميع الإجراءات اللازمة لدفع عجلة التنمية بالولاية.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، التنمية المحلية، ولاية جيجل.

Abstract:

The tourism sector occupies a prominent position in the countries' economies over the world. Recognizing this, the sector has received more attention as a source of economic and social development, which generates returns for countries receiving tourists, especially foreign currencies, and it operates large numbers of labor. To create a warm relationship between the various tourists and host society, this qualifies it to be a sector that contributes to the achievement of local development.

This study highlights the role of the tourism sector in achieving local development, especially in Jijel. It concluded that the tourism sector in Jijel was still far from this role and recorded a significant deficit in job creation and budget revenues. In order to promote this sector, all factors are needed to accelerate the development in Jijel.

Keywords: Tourism Sector, Local Development, Jijel .